

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧١١٧

الاثنين، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة مورموكايتيه (ليتوانيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد تشوركين
الأرجنتين السيدة بيرثيال
الأردن السيد الحمود
أستراليا السيدة كنعغ
تشاد السيد شريف
جمهورية كوريا السيد أوه جون
رواندا السيد ندوهونغوريهي
شيلي السيد إراسوريس
الصين السيد شين بو
فرنسا السيد أرو
لكسمبرغ السيدة لوكاس
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد تاثام
نيجيريا السيد ساركي
الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

إحاطة يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1424286 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطة يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو فخامة السيد ديديه بوركهالتر، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورئيس الاتحاد السويسري، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد بوركهالتر.

السيد بوركهالتر (تكلت بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لي ولبلدي، سويسرا، أن أحاطب المجلس اليوم بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأشكر المجلس على دعوته.

باشرت سويسرا مهام الرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعزم كبير وتواضع، مدركة تمام الإدراك أن الأمن فن، وهو صعب وهش، على نحو ما تظهر الأحداث في أوكرانيا مرة أخرى - في الواقع، سأتكلم عن هذا الموضوع أكثر مما كنت أنوي، إذ دخلت الأمور هناك الآن مرحلة جديدة.

قررت سويسرا تولي الرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لأسباب استراتيجية. نحن نرى أن تعزيز الاستقرار في أوروبا والمناطق المجاورة لها، وكذلك في المناطق الهشة من العالم، محور رئيسي من محاور سياستنا الخارجية الجديدة. ونعتقد أيضا أن تقليدنا المتمثل في بذل جهود الوساطة

والمساعي الحميدة يمكن أن يضيف مساهمة ثرية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونود أن نساهم على الصعيد الدولي، بغية أن نتحمّل مسؤوليتنا ونظهر تضامنا، وهما مبدآن من المبادئ الأساسية لسياسة سويسرا تجاه تحقيق السلام والأمن.

وفي ما يتعلق بالأمم المتحدة، تنعكس سياستنا أيضا في قرارنا المعني بطلب العضوية في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤، وكذلك في رئاستنا الحالية الثانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - كون سويسرا أول بلد يفعل ذلك.

وهذه أيضا أول مرة في تاريخ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن يقدم بلدان يشغلان الرئاسة للمرة الثانية على التعاون تعاوننا وثيقا جدا - سويسرا هذه السنة وصربيا في عام ٢٠١٥. لقد وضعنا معا خطة عمل مشتركة، ونأمل أن يضمن توالي الرئاسة مزيدا من الاستمرارية في عمل منظمة الأمن والتعاون. علاوة على ذلك، نعتقد أن نموذج الاستمرارية هذا ينبغي أن يكون مفيدا للمستقبل.

ومن دواعي سروري الخاص، إذأ، أن أحاطب المجلس تحت الرئاسة الليتوانية، نظرا لأن حكومتكم، سيدي الرئيسة، هي التي يَسرت هذا النوع المبتكر للرئاسة في مؤتمر فيلنيوس الوزاري عام ٢٠١١. وسوف أتناول اليوم أولويات رئاستنا على خلفية التعاون بين أوروبا والأمم المتحدة. وبصفتي الرئيس الحالي، أريد تعزيز هذا التعاون. وسوف أتكلم أيضا عن دور منظمة الأمن والتعاون في الجهود الدولية المبذولة لإدارة الأزمة في أوكرانيا. إن هذا الموضوع كان بارزا في المرحلة الأولية لرئاسة سويسرا الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وكما يدرك المجلس، إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي أكبر منظمة إقليمية تعنى بالأمن. فهي تشمل المناطق الأوروبية - الأطلسية والأوروبية - الآسيوية على حد

والتعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا مثال على الصعيد الإقليمي. فقبل أسبوع واحد، الرئاسة النمساوية لمجلس أوروبا والرئاسة السويسرية الحالية لمنظمة الأمن والتعاون نظمتا معا مؤتمرا يهدف إلى تعزيز التعاون المؤسسي بين المنظمتين في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. وكان المؤتمر ناجحا. وتم وضع إطار لتحديد التدابير الملموسة يوفر، في جملة أمور أخرى، تطوير التدريب المشترك من أجل تحسين الملاحقة الجنائية.

وبالنسبة إلى العلاقات بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، ينبغي توخي المزيد من التعاون على أرض الواقع. وثمة مثال ناجح هو بلا شك العمل الذي اضطلعت به بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولقد أطلقنا داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عملية للتفكير في زيادة تحسين كفاءة بعثاتنا الميدانية. إن منظمة الأمن والتعاون ووكالاتها المتخصصة الأربع تضطلع بست عشرة بعثة - من البوسنة والهرسك إلى فيرغيزستان - بميزانية سنوية متواضعة نسبيا تبلغ ٢٤٥ مليون يورو. فعلى سبيل المثال، هذا المبلغ أقل ١٥ مرة من المبلغ الذي تخصصه سويسرا للتعاون الدولي. ونود أن نعرض نموذجا جديدا عن البعثة يتوافق على نحو أفضل مع الاحتياجات المحددة لكل بلد مضيف. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نكفل الحفاظ على الدور الوقائي الحاسم الذي تقوم به بعثاتنا، وأن نحافظ على هوية منظمة الأمن والتعاون كمنظمة ميدانية تدعم البلدان المضيفة في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في المنظمة.

ويمكننا أيضا أن نعتبر إجراءات مشتركة أخرى في إطار الفصل الثامن من الميثاق - مثلا، في مجال التدريب. وقبل عامين، قمنا بتنظيم دورة للعاملين في الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون حول منع نشوب

سواء. وهي تضم ٥٧ بلدا، من فانكوفر إلى فلاديفوستوك، فضلا عن ١١ شريكا، وصولا إلى أستراليا. والمنظمة تتخذ قراراتها بتوافق الآراء. وهذا الأمر يشكل قوة، بل وضعفا في بعض الأحيان، إذ يجب علينا باستمرار، بغية التصرف، أن نتوصل إلى حلول وسط. هذه هي روح التعاون التي تكمن في صميم جميع أنشطة المنظمة.

إن روح التعاون هذه تظهر أيضا في العلاقات مع الخارج. فعمل منظمة الأمن والتعاون، بوصفها منظمة إقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يساهم في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للحفاظ على أمور السلام والأمن والاستقرار الدولي وإعادة إرسائها.

ومن جديد، أطلق الأمين العام بان كي - مون مؤخرا النقاش حول تنشيط دور المنظمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن. وسوف ننظم مؤتمرا بشأن هذا الموضوع بالذات في فيينا بتاريخ ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو، يشارك فيه ممثلون من الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الإقليمية.

إن مفهوم الأمن المتعدد الأبعاد الذي طورته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمكنه أن يلهم الأطراف الإقليمية الفاعلة الأخرى. وثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥ اعترفت للمرة الأولى بأن التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار والأمن لا تأتي من القوات والأسلحة فحسب، وإنما تأتي أيضا - دون الإشارة إلى أي ترابعية - من الأزمات الاقتصادية، والتدهور البيئي، وانتهاكات حقوق الإنسان. واليوم، إن هذا النموذج الأمني الشامل أكثر أهمية من أي وقت مضى لأنه يوفر عمليات التصدي الفعال للتحديات الحالية، ويلبي احتياجات الفرد الأمنية. لذلك، نأمل تعزيز التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الإقليمية الأمنية الأخرى والأمم المتحدة، دائما بما يتماشى مع أحكام الفصل الثامن من الميثاق.

مسار المستقبل في أوكرانيا، والدرجة العالية من عدم الاستقرار الذي يشهده البلد في الآونة الأخيرة يذكران على نحو واقعي بأن الأمن في أوروبا لا يمكن أن يكون أمرا مسلما به. فلقد كشفت تلك التطورات عن الحاجة إلى تعزيز الحوار، وإعادة إرساء الثقة، وبناء الجسور من جديد، داخل أوكرانيا وعبر المناطق الأوروبية - الأطلسية والأوروبية - الآسيوية على حد سواء. وإني على اقتناع راسخ بأنه يتعين على منظمة الأمن والتعاون أن تؤدي دورا رئيسيا في كلا الأمرين.

وخلال الأسابيع الأخيرة، طالبت جميع الأطراف مرارا وتكرارا بالامتناع عن أعمال العنف، وحل الأزمة من خلال الحوار والوسائل السياسية واحترام حقوق الإنسان. وفي سلسلة من الاجتماعات، ناقشت مع الحكومة الأوكرانية آنذاك وكذلك مع أعضاء من المعارضة خيارات تقضي بقيام منظمة الأمن والتعاون بتقديم المساعدة.

والاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٢١ شباط/فبراير شكّل خطوة هامة نحو إنهاء أعمال العنف، ومهد الطريق أمام التوصل إلى حل سياسي للأزمة. وأنهى جميع المعنيين الذين جعلوا من هذا الاختراق ممكنا، بما في ذلك وزراء خارجية بولندا وألمانيا وفرنسا والمبعوث الخاص للاتحاد الروسي.

ومع تعيين رئيس مؤقت من جانب البرلمان، دخلت أوكرانيا الآن مرحلة انتقالية جديدة. ثمة تحديات هائلة أمامها. وينبغي لنا أن نتحد في جهودنا لدعم أوكرانيا في هذه الأوقات الصعبة. إن أوكرانيا المستقرة والديمقراطية والمتحدة هي لمصلحتنا جميعا.

لذلك اقترح إنشاء فريق اتصال دولي معي بأوكرانيا. وينبغي لأوكرانيا بالطبع الاضطلاع بدور بارز في الفريق، ويجب أن تدرج الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية. وبتشاور حاليا بشأن تلك الفكرة مع جميع الجهات الفاعلة المعنية. وستكون المهمة الرئيسية المنوطة بفريق الاتصال المقترح

الصراعات. وينبغي إعادة إحياء هذا الشكل من الدورات ليكون نموذجا يجتذى به. ونحن على استعداد لتكريس أنفسنا لهذه المهمة.

وفي موضوع الانتخابات، هناك تعاون وثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وجهودهما تكمل بعضها بعضا كما هو الحال في جورجيا وأفغانستان. وسوف تدعم منظمة الأمن والتعاون الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في أفغانستان خلال نيسان/أبريل ٢٠١٤. فأفغانستان واحدة من شركاء منظمة الأمن والتعاون الستة في مجال التعاون ضمن المنطقة الآسيوية. وهذه المرة ستكون الخامسة التي يقوم فيها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون برصد الانتخابات في أفغانستان.

وأود أن أتكلم باختصار عن فكرة تتعلق بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. العام المقبل، سوف تتولى سويسرا رئاسة منتدى شركاء التعاون في منطقة آسيا، حيث نأمل مناقشة كيفية تنفيذ عناصر نموذج منظمة الأمن والتعاون في مجال تكامل الأمن والتعاون في منطقة شرق آسيا. وفي سياق النزاعات الإقليمية المتواصلة، وميزانيات الدفاع المتزايدة بسرعة، وتساعد خطر التوترات والاستقطاب السياسي، بوسع منطقة شرق آسيا أن تستفيد من تجربة منظمة الأمن والتعاون بشأن وضع تدابير لبناء الثقة ومعايير مشتركة من خلال الحوار والشفافية. فمنطقة آسيا والمحيط الهادئ هي محرك للتكامل الاقتصادي، وقد تشكل نموذجا عندما يتعلق الأمر بالتكامل على الصعيد الأمني.

(تكلم بالإنكليزية)

منذ أن توليت الرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بداية عام ٢٠١٤، هيمنت على جدول أعمالنا الأزمات السياسية وأعمال العنف المتصاعد مؤخرا في أوكرانيا. إن اندلاع أعمال العنف في سياق الكفاح من أجل تحديد

ومواصلة تحديد أنشطة مكتب منسق المشروع في كييف التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونشهد حالياً مرحلة من التهذئة في أوكرانيا. ومن الضروري دعم عملية عادلة وشاملة للمرحلة الانتقالية لا تهمش أي جزء من أوكرانيا أو أي مجتمع. وتستحق أوكرانيا الاهتمام والدعم الدوليين والكاملين. وإنني على يقين بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتمتع بالأدوات اللازمة لمساعدة أوكرانيا في هذه المرحلة الصعبة.

وأنتقل الآن إلى أولويات الرئاسة السويسرية الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكما يدرك المجلس في الخطة الموزعة هذا الصباح، نود أن نسهم بثلاثة أهداف رئيسية: ألا وهي تعزيز الأمن والاستقرار، وتحسين حياة الشعوب، وتعزيز قدرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على العمل. وتجسد تلك الأهداف الثلاثة ثلاث قيم - قيم الأمن، والحرية والمسؤولية. ولكل من تلك الأهداف الرئيسية، حددنا من ثلاثة إلى أربعة مجالات من المجالات ذات الأولوية. وسيجد المجلس معلومات بشأن المجالات ذات الأولوية في صحائف الوقائع المقدمة. وسأركز على بعض منها في هذه المناقشة في تعليقاتي التالية.

فيما يتعلق بهدفنا الأول المتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار، سأقتصر على أولوياتنا الجغرافية - ألا وهي منطقة غرب البلقان وجنوب القوقاز. كما سأذكر بإيجاز الحالة في ترانسنيستريا.

في منطقة غرب البلقان، نود إحراز تقدم بشأن التعاون الإقليمي ومساعدة الشعوب على التغلب على صعوبات الماضي - المصالحة. ونود أن ندعم أحد مجالات التعاون الذي يتعلق بمسألة المفقودين. كما ننوي شن عملية فيما يتعلق بتحديات الهجرة، التي ينبغي أن تؤدي إلى وضع استراتيجية إقليمية مع دول مجلس التعاون الإقليمي وبالتشاور الوثيق مع الاتحاد الأوروبي.

تقديم الدعم لأوكرانيا في هذه الفترة الانتقالية. وسيكون فريق الاتصال منبرا للتنسيق وتبادل المعلومات بشأن المساعدة الدولية وأنشطة المشاريع في أوكرانيا. وتتمتع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من خلال نزاهتها وشمولها، بالسمات اللازمة لاستضافة الفريق وإدارته. وأوكرانيا وجميع الجهات الفاعلة الدولية المعنية الأطراف في الأزمة هي في الواقع دول مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

لقد قررت اليوم تعيين السفير تيم غولديمان مبعوثا شخصيا لي في أوكرانيا. وسيعمل على تنسيق جميع الأنشطة الجارية والمخططة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا بالنيابة عن الرئاسة الحالية. وسيعقد على نحو سريع مشاورات مع جميع الأطراف وسيتعاون بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين.

وأرسل فريق رئيسي صغير تابع لمنظمة الامن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا لإجراء بعثة تقييم الاحتياجات في الأيام القليلة المقبلة. وثمة حاجة ملحة إلى إعادة بناء الثقة فيما بين جميع الأطراف المعنية. وأشجع القادة الجدد في أوكرانيا على دعوة مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لإرسال بعثة لتقييم حالة حقوق الإنسان إلى البلد للوقوف على حقائق الأحداث التي وقعت في أوكرانيا وملاساتها. وستوصي بعثة تقييم حالة حقوق الإنسان باتخاذ تدابير للتعامل مع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان يدعى ارتكابها خلال الأزمة. وستقدم النتائج التي تتوصل إليها في تقرير وستساعد على تحقيق المصالحة الوطنية في أوكرانيا.

وستكون الانتخابات الرئاسية لحظة حاسمة في الفترة الانتقالية الحالية. ونتوقع من السلطات الأوكرانية توجيه دعوة في وقت مبكر إلى بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي ضوء التطورات المتغيرة على نحو سريع، نحن مستعدون كذلك لاستعراض

وفيما يتعلق بالتزاع في ناغورني - كاراباخ، فإن الرئاسة السويسرية الحالية ستحافظ على الهياكل المحددة لتسوية النزاع وتدعمها، وعلى رأسها مجموعة مينسك، التي تشارك في رئاستها الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا. ويستحق ذلك النزاع اهتماما خاصا في هذه المرحلة، إذ ما فتئت وتيرة التوترات تتصاعد في الآونة الأخيرة مع وقوع العديد من حوادث العنف.

كما أعتقد أنه من الأهمية بمكان لفت انتباه المجلس إلى الحالة الصعبة في ترانسديستريا وفي طول وعرض مولدوفا. وإلى جانب روسيا وأوكرانيا، كلفت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالعمل بمثابة الوسيط المشترك في عملية التسوية في ترانسديستريا منذ عام ١٩٩٣. وهناك مؤشرات على أننا قد نكون داخلين في فترة من التوتر المتزايد في النزاع. وأناشد جميع الأطراف المعنية التصرف بحذر والامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب. فمن الضروري الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات بطريقة منسقة.

ويسعى هدفنا الثاني إلى تحسين حياة الشعوب. فمن الأهمية بمكان لمنظمة الأمن والتعاون العمل لا لمصلحة الدول فحسب بل لمصلحة مواطنيها. حيثما تكون السياسة الجيدة في خدمة الشعب، ومن الشعب وإلى الشعب. كما تكمن تلك الفكرة في فكرنا المهيم لرئاستنا عام ٢٠١٤، وهو إقامة مجتمع الأمن لصالح الجميع.

والرئاسة السويسرية الحالية مقتنعة بأن تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية والعالمية بغية دعم وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون سيضعف بشكل كبير من تأثير أعمالنا. ولا بد أن تضطلع المنظمات الإقليمية بدور ريادي في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها على أرض الواقع في إطار الأمم المتحدة.

وذكرتنا الاحتجاجات العنيفة التي وقعت مؤخرا في البوسنة والهرسك واستقالة عدد من القادة السياسيين هناك بالسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الصعب في ذلك البلد وخطر انعدام الاستقرار السائد. وتعمل بعثتنا في الميدان بشكل وثيق مع قوة الاتحاد الأوروبي ووفد الاتحاد الأوروبي للمساعدة في تحسين الحالة. والوجود الميداني للمنظمة على استعداد لتقديم مساعيه الحميدة وتيسير الحوار في البوسنة والهرسك. وقد جرى إرساله بشكل جيد للاضطلاع بذلك، إذ تمكن من بناء الثقة على مر السنين - مع السلطات الكانتونية والفدرالية ومع ممثلي المجتمع المدني على السواء. ودعا الممثل الخاص للسلطات إلى الدخول في حوار فوري مع المواطنين.

كما سنسهم في تطبيع الحالة في شمال كوسوفو. ولا تنظم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الانتخابات هناك فحسب، بل تهدف إلى المساعدة في هئية بيئة ديمقراطية، واستعادة الثقة وتشجيع المشاركة السياسية للأقليات، وذلك أيضا بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة لأولويتنا الجغرافية الثانية، تبحث سويسرا عن سبل للاستفادة من انخراطها طويل الأمد في منطقة جنوب القوقاز للمساعدة في حل النزاعات التي طال أمدها في تلك المنطقة.

وتعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جورجيا، بشكل وثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في سياق مباحثات جنيف الدولية. وستدعم الرئاسة السويسرية ذلك الشكل قدر الإمكان. ونحن على استعداد لإحياء المحادثات بشأن وجود دولي في جورجيا إذا كان ذلك يتفق مع رغبة جورجيا وإذا أظهرت الأطراف المعنية درجة من الانفتاح والمرونة بشأن المسألة. وينبغي لمحادثات جنيف المضي نحو صيغة حقيقية لتسوية الأزمة.

تحسين الوقاية والتخفيف من حدتها وجعلنا من مسألة تدبر أمر الكوارث الطبيعية إحدى أولويات رئاستنا. ومن شأن تعزيز الدراية الفنية والنهوض بالتعاون في هذه المسائل المساعدة في تحسين ظروف السلامة لدى الناس الذين يعيشون في منطقة منظمة الأمن والتعاون وخارجها.

نعمل على ذلك بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، من قبيل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. بقيامنا بذلك، نسعى أيضا إلى المساهمة في المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث والمقرر عقده في سينداي باليابان في آذار/مارس ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، نحن ملتزمون بشدة أيضا بدمج الموضوع في أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، لكي تنفذ بحلول عام ٢٠١٥.

وفي إطار مكافحة المخاطر العابرة للحدود الوطنية، تشكل مكافحة الإرهاب قلقا رئيسيا. فالاختطاف من أجل الحصول على فدية مصدر رئيسي لتمويل الجماعات والمنظمات الإرهابية. أنها تستخدم تلك الأموال لزيادة قدرتها التشغيلية والقيام بهجمات إرهابية. وفي الوقت الذي يُطلق فيه سراح الضحايا، تعد العدة في الواقع لخطف ضحايا جدد.

ينبغي لنا جميعا أن نجد استجابة مشتركة لهذا التحدي. من هنا فإن الرئاسة السويسرية ترحب بالقرار ٢١٣٣ (٢٠١٤) المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير. إذ يدعو القرار الدول الأعضاء إلى الاستمرار في إجراء مناقشات بين الخبراء داخل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية أو الإقليمية المختصة. وتؤيد سويسرا بمنتهاى الوضوح هذا الخط وسوف تساهم منظمة الأمن والتعاون في هذه المناقشات. إن الاختطاف من أجل الحصول على الفدية موضوع سيستحوذ على مناقشات عدة للمنظمة، لا سيما في اللجنة الأمنية، وفي مؤتمر معني بمكافحة الإرهاب سيعقد في سويسرا في نهاية نيسان/أبريل.

ولذلك تحديدا، قررنا أن نركز جهودنا على التنفيذ على نحو أفضل. ويمكن أن تساعد الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، فضلا عن الاتفاقيات والالتزامات السياسية على تحسين حياة الشعوب في حال قبول الدول تنفيذها وتعزيزها على الصعيد الوطني. وينبغي للمنظمات مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون بذل كل جهد ممكن لدعم الدول في تلك الجهود. لذلك ينصب تركيزنا على تنفيذ الالتزامات الحالية لا على قطع التزامات جديدة.

وثمة أحد الجوانب تحديدا جدير بالذكر في ذلك الصدد وهو تركيزنا على منع أعمال التعذيب. وسيجمع الاجتماع الرئاسي بشأن المسألة بين مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية أو المهينة السيد خوان إ. مينديز، وخبراء من المجتمع المدني والوكالات الوطنية والمتعددة الأطراف المعنية بمنع التعذيب. كما ستعقد سلسلة من حلقات العمل الإقليمية بهدف زيادة مشاركة المجتمع المدني في جميع أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

تأخذ الرئاسة السويسرية زمام هذه المبادرات بهدف تشجيع تنفيذ الالتزامات الدولية في جميع بلدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بدءاً بتلك الواردة في الوثائق الأساسية، وبالتحديد اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية أو المهينة وبروتوكولها الاختياري. إن البروتوكول الاختياري الذي لم تصادق عليه بعد جميع الدول المشاركة أداة أساسية في مكافحة التعذيب بجميع أشكاله.

أما الموضوع التالي فهو تغير المناخ والأمن. ونتيجة لتغير المناخ، يتزايد عدد الكوارث الطبيعية. إن تلك الكوارث تعرض لحخطر حياة العديد من الأفراد. ولهذا السبب قررنا

الضرورة المطلقة لأي منظمة أن تكون قادرة على بناء الجسور في جميع الحالات، لا سيما بين الشرق والغرب.

النتائج الأولية مشجعة. ونود أن نشكر الأمم المتحدة، وبشكل أكثر تحديداً وحدة دعم الوساطة فيها، على تقاسمها معرفتها وعلى المشاركة في تبادل الخبرات والمشاركة في تنظيم دورة تدريبية في هذا المجال.

في هذا السياق، أرحب بالقيام مؤخرًا بإنشاء إطار شراكة بين مركز منع نشوب الصراعات في منظمة الأمن والتعاون وشعبة دعم السياسات والشراكات والوساطة التابعة للأمم المتحدة. وآمل أن يؤدي الإطار المشترك إلى العديد من الأنشطة الملموسة في ميدان الوساطة.

أخيراً، نود أيضاً تعزيز التبادلات مع ممثلي المجتمع المدني خلال رئاستنا الحالية للمنظمة. ونود بوجه الخصوص أن نعطي فرصة للشباب للمشاركة. نحن بصدد تنظيم نموذج لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بحيث سيقوم سفراء من الشباب ينتمون إلى جميع الدول المشاركة بتطوير خطة عمل للشباب على غرار النموذج العالمي لمحاكاة الأمم المتحدة وخطة العمل بشأن الشباب على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد بدأوا عملهم بالفعل في منتصف كانون الثاني/يناير في فيينا. ونأمل بشدة أن تلهم هذه الخطة المجلس الوزاري للمنظمة لاعتماد خطة عمل للشباب، وتزويد الشباب بدور مؤسسي داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

لقد أبرزت العديد من الفرص من أجل تعاون أوثق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون. ونتوق إلى تكثيف الحوار بين المنظمتين. وآمل أن ننجح في بلورة العديد من الأفكار من أجل زيادة التعاون في المشاريع الناجحة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد بوركهالتر على إحاطته الإعلامية.

سنتناول أيضاً في ذلك المؤتمر مسألة المقاتلين الأجانب. خلال السنوات القليلة الماضية، تزايد عدد المواطنين من الدول المشاركة في المنظمة الذين انضموا إلى المجموعات المسلحة خارج منطقة منظمة الأمن والتعاون، وشاركوا في صراعات تنطوي على العنف. وما سوريا إلا مثال ساطع على ذلك، لا سيما أنهم شاركوا مع العديد من المقاتلين الأجانب. وهناك أيضاً أمثلة أخرى على ذلك من قبيل القرن الأفريقي.

وما أن يعود هؤلاء الناس إلى أوطانهم، يظلون في أحيانا كثيرة على اتصال مع المتطرفين والإرهابيين، مما يساعد من خطر الهجمات الإرهابية في بلدانهم الأصلية. لذلك علينا مناقشة كيفية الحيلولة دون تجنيد هؤلاء الناس ومغادرتهم إلى مناطق الصراع تلك. بيد أنه يتعين علينا أيضاً التفكير في كيفية إعادة إدماج العائدين من تلك الصراعات في مجتمعاتنا.

أما فيما يتعلق بهدفنا الرئيسي الثالث والأخير المتمثل في تعزيز قدرة منظمة الأمن والتعاون على التصرف، فأود أن استرعى انتباه المجلس إلى عملية الإصلاح الجارية حالياً التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون المسماة بهلسنكي + ٤٠. إن الفكرة وراء هذه العملية تكيف المنظمة مع الاحتياجات الأمنية المتغيرة لمعالجة قضايا الحكم وإعادة تحديد نهج المنظمة. لقد مرت الأمم المتحدة بعملية مماثلة في عام ٢٠٠٥، مما أدى إلى اعتماد الوثيقة الختامية للقمة العالمية. أما بالنسبة لعملية هلسنكي + ٤٠، فنسعى إلى الحصول على فكرة واضحة بشأن من سيرأس منظمة الأمن والتعاون في عام ٢٠١٥، بعد ٤٠ عاماً من التوقيع على وثيقة هلسنكي الختامية.

في إطار عملية الإصلاح، نسعى إلى تعزيز قدرات الوساطة لدى المنظمة. خلال مدة الرئاسة السويسرية للمنظمة، نود أن نسخر ما لدى سويسرا من خبرة مميزة في مجال الوساطة لصالح المنظمة. أن هدفنا إنشاء وحدة داخل منظمة الأمن والتعاون متخصصة بدرجة كبيرة في جهود الوساطة والحوار. من

بمجرد مسألة نظرية، كما تحذر من ذلك ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد مكّنت المنظمة من جعل تعزيز الثقة شرطا أساسيا للحيلولة دون نشوب الصراعات ومعالجة معضلة الأمن.

وأحد دروس الأزمة الطويلة التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى، التي سنحیی ذكرها السنوية المائة هذا العام، هو الأثر الضار لعمليات سباق التسلح. والواقع، إن إحدى أكثر النتائج دلالة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هو إبرام معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا، وهي نوع من النهج نحو تلك المسألة يصب بأفضل صورة في خدمة مصالح الأمن العالمي.

واضطلعت المنظمة بدور هام في الجمع بين الشعوب من خلال الحوار، حتى في الأوقات الصعبة خلال الحرب الباردة. ويدل توسيع عدد الدول الأعضاء في المنظمة وعدد شركائها في منطقة البحر الأبيض المتوسط وآسيا على أهمية جسور التفاهم التي أقامتها وعلى نظرة المنظمة الكلية للأمن. ولا تشمل تلك النظرة مسألة الدفاع فحسب، بل تشمل أيضا، وبالدرجة الأولى، التنمية والبيئة والرفاه الإنساني. ويجسد ذلك شمول الدول الأعضاء البالغ عددها ٥٧ دولة وتنوعها.

إن ركائز الأمم المتحدة الثلاث - السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية - غير قابلة للتجزئة ويعضد بعضها بعضا. والضعف في إحداها يؤثر بصورة حتمية على الآخرين. وينبغي أن نسترشد بتلك الرؤية الكلية في هذه المنظمة العالمية وفي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وإحدى النقاط التي أود أن أؤكد عليها هي أهمية منع نشوب النزاعات ونظم الإنذار المبكر. فتلك مسألة محورية، ومسألة تستكمل مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في سياق نهج شامل نحو توفير الأمن يتجاوز المنظورات العسكرية والوطنية إلى اتخاذ نهج متعدد الأبعاد وقادر على مواجهة التحديات الحالية للنظام الدولي.

أعطى الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد إراسوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على إحاطته الإعلامية. فهو لم يقصر فيها كلامه على استعراض أنشطة المنظمة التي يترأسها، ولكنه تطرق أيضا إلى الأولويات التي وضعها بلده خلال ترؤسه للمنظمة. ونشكر أيضا الرئاسة الليتوانية التي جمعنا مرة أخرى معا لمناقشة هذا الموضوع المتزايد الأهمية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

كما ذكرنا في المجلس، فإن العمل الجماعي بالنسبة لشيلي لا مندوحة عنه من أجل التصدي للتهديدات القائمة منذ أمد والتهديدات الناشئة. ويتعزز هذه العمل من خلال إشراك الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية. بذلك الحس يفهم بلدي الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي يملنا بقدرة فعالة على تعزيز تعددية الأطراف في إدماج مساهمات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وهي مساهمات تقوم دوما الأمم المتحدة بتنسيقها.

تود شيلي الإشادة بالمساهمة الكبيرة التي قدمتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتطبيقها، داخل أوروبا وخارجها، أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا السياق، نرحب بإعلان الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون عقد مؤتمر في أيار/مايو لاستعراض دور المنظمات الإقليمية وفقا للفصل الثامن، تماشيا مع إعادة ترتيب هذه المسألة التي طرحها الأمين العام بان كي - مون.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي انبثقت من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي انعقد أول مرة في هلسنكي في عام ١٩٧٥ عندما لم يكن احتمال وقوع محرقة نووية

العابرة للحدود الوطنية والناشئة، مثل الإرهاب والابتجار بالمخدرات والتحديات الماثلة لأمن الفضاء الإلكتروني.

وتولي جمهورية كوريا، التي استضافت مؤتمر سول بشأن الفضاء الإلكتروني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اهتماما خاصا لاعتماد المنظمة للمجموعة الأولى لتدابير بناء الثقة بغية الحد من مخاطر النزاع الناجمة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونرى أن مبادرة من ذلك النوع ستمنح زخما حسن التوقيت للتعاون الإقليمي ومواجهة الأشكال الجديدة للتهديدات.

كما تشيد جمهورية كوريا بعملية "هلسنكي +٤"، التي تهدف إلى إعادة بناء تدابير الثقة فيما يتعلق بالتصدي للتهديدات الإقليمية، وهو أمر يتماشى إلى حد كبير مع أعمال المجلس. وفي ذلك السياق، ندعم التزام المنظمة نحو النهوض بالمصالحة في بلدان غرب البلقان، وتسوية النزاع الطويل الأمد في منطقة جنوب القوقاز وترانسديستريا والتعامل مع الأزمة الناشئة في أوكرانيا، على نحو ما أوضحه الرئيس الحالي للمنظمة.

وأحد المجالات الأخرى التي نود أن نتطرق إليها هو مسعى المنظمة المستمر لتعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، المتعلق بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وجمهورية كوريا، بوصفها الرئيس الحالي للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تقدر كثيرا جهود المنظمة الرامية إلى النهوض بالتعاون مع مجلس الأمن في ذلك الصدد.

وتمثل آسيا الوسطى وأفغانستان منطقة أخرى للاهتمام المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتجدر الإشارة بكون المنظمة أسهمت في تعزيز الأمن في تلك المنطقة، على نحو ما تجلّى في قرارها إيفاد فريق لدعم الانتخابات في أفغانستان من أجل الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلس المقاطعات المقبلة التي ستجرى في نيسان/

كما أود أن أؤكد على أهمية إقامة علاقات تعاونية في مجال المنع، بشكل رئيسي من خلال التنقيف وإنشاء الشبكات أو تعزيزها.

لقد تناولت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشكل فعال جدول أعمال متنوعا يتماشى، إلى حد ما، مع ركائز الأمم المتحدة الثلاث. وفي هذا العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، سيكون من الخطورة بمكان قصر جدول أعمال الأمن على البعد العسكري للسياسة العالمية. فالأمن يتحقق بمعالجة مسائل التنمية والبيئة وتوسيع الديمقراطية وتعزيزها وسيادة القانون وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات، والحوار بين الحضارات ومكافحة الإرهاب. وتقدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إسهاما هاما في ذلك الصدد، وهو إسهام جعل نموذج الأمن البشري مفهوما عمليا.

ومرة أخرى، نجدد تأكيدنا للمجلس على ما تتسم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من خلال استخدام التكاملية واستخدام المزايا النسبية، من أهمية لأعمال الأمم المتحدة بشأن صون السلام والأمن الدوليين.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أعرب عن أحر تمنائي لمعالي السيد ديديه بوركهالتر، رئيس الاتحاد السويسري، على توليه منصب الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للعام ٢٠١٤. ونشعر بامتنان بالغ على تقديمه شخصا اليوم إحاطة إعلامية بشأن أولويات المنظمة في ظل قيادته.

إن النهج الذي تتخذه المنظمة نحو توفير الأمن نهج مثالي ضمن الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات الأمنية الحالية المتزايدة، وهي آخذة في أن تصبح أكثر تعقيدا ومتعددة الأوجه. وتقدر جمهورية كوريا وتؤيد الدور الفريد الذي تضطلع به المنظمة في ذلك الصدد. وعلى وجه الخصوص، نحيط علما بكون المنظمة تتخذ خطوات ذات مغزى للتصدي للتهديدات

دائم للأزمة تشكيل حكومة شاملة جديدة وإصلاح دستوري وإجراء انتخابات ديمقراطية وحررة ونزبهة.

وسيتسم إسهام المنظمة بالأهمية في دعم الحل السياسي. وقد أعطانا الرئيس الحالي للمنظمة لمحة عن الشكل الذي سيتخذه ذلك الإسهام، المقدم بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا والشركاء الآخرين. ونعتقد أن المنظمة ستكون قادرة مرة أخرى في أوكرانيا على الاضطلاع بدورها بوصفها جسرا بين الشرق والغرب من أجل تعزيز السلام والديمقراطية والاستقرار.

ولكسمبرغ، بصفتها عضوا في المنظمة، تؤيد تأييدا تاما أولويات الرئاسة السويسرية الحالية لها. ونحن نقدر تنسيقها الوثيق لأولوياتها مع أولويات صربيا التي ستتولى رئاسة المنظمة في عام ٢٠١٥ وتعزيزها لاستمرارية أنشطتها، وبالتالي لفعالية المنظمة.

ونرحب أيضا بالتعاون الوثيق الذي جرى توطيده بين الرئاسة المتعاقبة منذ المجلس الوزاري المعقود في دبلن في عام ٢٠١٢ بهدف تعميق النهج المتبع لوضع تصور لإقامة مجتمع أمن أوروبي - أطلسي وأوروبي - آسيوي حر وديمقراطي ومتحد وغير قابل للتجزئة. وتعيين ثمانية منسقين مؤخرا لإدارة المناقشات يمثل خطوة أخرى في سبيل دفع عجلة عملية "هلسنكي+٤٠".

ونرحب باعتماد الرئاسة السويسرية الحالية تعزيز التعاون بين منظمة الأمن والتعاون وشركائها على أرض الواقع. فالمنظمة تضطلع بدور بالغ الأهمية على صعيد الوساطة في الصراعات والتعامل معها وحلها، وهي تعمل في انسجام مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى. وهذا هو الحال في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، من خلال مجموعة مينسك وعملية محادثات جنيف. وهذا هو الحال أيضا في مولدوفا بخصوص الصراع الدائر في منطقة ترانسنيستريا. وفي كوسوفو،

أبريل. ونتوقع أن تواصل المنظمة تقديم الدعم لأفغانستان وآسيا الوسطى بتجربتها الواسعة في بناء الثقة ومنع نشوب النزاعات وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع.

وإجمالا، نود أن نؤكد على دعمنا للدور القوي الذي تضطلع به المنظمة باعتبارها ترتيبا إقليميا في إطار البند الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وباعتبارنا شريكا قويا للأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن الدوليين، فإننا نتطلع إلى إقامة تعاون أوثق بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود، بدوري، أن أعرب عن الترحيب الحار في مجلس الأمن بمعالى السيد ديديه بوركهالتر، رئيس الاتحاد السويسري، ورئيس الإدارة الاتحادية للشؤون الخارجية. وأشكره على إحاطته الإعلامية الواضحة للغاية بشأن أولوياته بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للعام ٢٠١٤.

وسأبدأ ملاحظاتي بموضوع ذكره الرئيس الحالي للمنظمة ويهمنا جميعا وهو، تحديدا، أوكرانيا. ولقد صدمنا في الأسبوع الماضي بتصعيد أعمال العنف في عدة مدن أوكرانية، مما أدى إلى عشرات الوفيات والعديد من الإصابات. وفي أوكرانيا، كما في الدول المشاركة الأخرى، من الضروري أن نحترم احترامنا كاملا للالتزامات المقطوعة بموجب إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وان تنفذ هذه الالتزامات. ولا بد من إخضاع المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف للمساءلة عن أعمالهم.

ونرحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لوقف أعمال العنف والتوصل إلى نهاية سلمية وعن طريق المفاوضات للأزمة. ونناشد جميع القوى السياسية التحلي بضبط النفس ومواصلة الحوار. ويجب المحافظة على وحدة أوكرانيا وسيادتها واستقلالها وحرمة أراضيها. ويتطلب التوصل إلى حل سياسي

المقاتلين الأجانب بالانسحاب الفوري من سوريا. في رأي الرئيس، ما هو الإسهام الذي يمكن لمنظمة الأمن والتعاون أن تقدمه لمكافحة ظاهرة المقاتلين الأجانب عموماً؟

السيد الحمود (الأردن): أشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة ويسرني أن أرحب بفخامة رئيس الاتحاد السويسري، السيد ديديه بوركهالتر، وأن أقدم لفخامته بالتهنئة على توليه رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠١٤، معرباً عن ثقتنا بقيادته الحكيمة في تعزيز إمكانيات المنظمة بالتعامل مع القضايا المتعلقة بالأمن على نحو تعاوني وشمولي.

لقد لعبت منظمة الأمن والتعاون وسابقتها، مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، دوراً رئيسياً ومهماً وفعالاً في معالجة القضايا التي تهدد الاستقرار الإقليمي في أوروبا، وهو ما ساهم في تعزيز الأمن والاستقرار العالمي. ولا شك في أنه بدون هذه المساهمات، لكانت أوروبا والعالم أقل استقراراً وأماناً مما هما عليه اليوم. وعليه، يُثمن الأردن جهود المنظمة ويدعم التعاون بينها وبين الأمم المتحدة في تحقيق غايات ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ووفق أحكام الفصل الثامن من الميثاق. وهو ما سيساهم بشكل كبير في تحسين الأمن الجماعي، خاصة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وإجراءات بناء الثقة والحد من التسلح ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود والعمل على تحقيق المصالحة والوساطة في المفاوضات.

وننوه بإسهام الأبعاد الثلاثة للمنظمة في المجال الأمني بتقديم أفضل الوسائل لتحقيق الاستجابة الشاملة للتحديات الدولية والإسهام في خلق الاستقرار وإرساء السلام. فالأمن والسلام لا يتحققان بالتعامل مع التحديات العالمية من منظور العسكري فحسب، بل لا بد من وجود نظرة تكاملية تستند إلى مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وهو

قدمت المنظمة دعماً لا غنى عنه في تيسير إجراء الانتخابات في البلديات الشمالية الأربع، وفقاً للاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. وفي هذا الصدد، نرحب بنجاح إجراء الانتخابات الفرعية لاختيار عمدة شمال ميتروفيتسا أمس.

والرئاسة السويسرية الحالية تركز عن حق في رئاستها على الفكرة الأساسية المتمثلة في إقامة مجتمع الأمن، يعود بالنفع على الجميع. ولكسبرغ تشاطر الأهمية التي توليها الرئاسة للبعد الإنساني للأمن. فقد تأسست المنظمة استناداً إلى فكرة أن الأمن الدائم لا يمكن تحقيقه إلا باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على الدعم المستمر الذي يقدمه بلدي لأنشطة مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والممثل المعني بحرية وسائل الإعلام في المنظمة والمفوض السامي للأقليات القومية فيها. واستقلالهم وحياديتهم في صميم المنظمة.

وأثناء رئاستنا لمنتدى التعاون الأمني خلال الأربعة أشهر الأخيرة من عام ٢٠١٣، عملت لكسبرغ لمساعدة المنظمة في الاستجابة على نحو أفضل للتحديات التي تمثلها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومخزونات الذخيرة. كما شجعنا التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة في أفغانستان في ضوء التحديات الرئيسية التي يجب أن يتصدى لها البلد في عام ٢٠١٤.

وأود أن أؤكد للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون وفريق مساعديه أن لكسبرغ لن تدخر وسعاً لدعم جهودهم. وبغية التقيد بالهدف المتمثل في جعل هذه الإحاطة الإعلامية تفاعلية بقدر أكبر، أود أن أختتم ملاحظاتي بتوجيه سؤال إلى الرئيس الحالي. فقد أشار إلى ظاهرة المقاتلين الأجانب، وهو أمر يثير بالغ القلق في سوريا في الوقت الحاضر. وفي القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) الذي أُتخذ أمس الأول، طالب مجلس الأمن جميع

الأخيرة التي أجريت في شمال كوسوفو، وعمل المنظمة في كوسوفو كجزء من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وتنسيقها المستمر والوثيق مع وكالات ومكاتب الأمم المتحدة هناك قد شكل محطة رئيسية في تطور التعاون مع الأمم المتحدة على أرض الواقع.

ومما لا شك فيه، تعد مكافحة التهديدات والتحديات الدولية، من بين القضايا الرئيسية لعمل المنظمة، ولذلك، فلا بد من صياغة حلول تعاونية لمواجهة التداخات الناجمة عن مخاطر الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، التي باتت تفاقم التهديدات الأمنية الأخرى كالجرائم الإلكترونية وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ومشكلة الإرهاب الدولي الذي لا يزال يشكل تهديدا حقيقيا لدول العالم، ويستدعي تضافر جميع الجهود لمواجهةته على مختلف الصعد، بما في ذلك تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونوه هنا باعتماد المجلس لقراره ٢١٣٣ (٢٠١٤) بالإجماع الذي يدعو إلى عدم دفع فدية للخاطفين الإرهابيين وعدم تقديم تنازلات سياسية لتأمين إطلاق سراح الرهائن، ونحث جميع الدول على العمل بمضمون القرار بشكل فعال وعلى تكثيف حوارها وتعاونها في هذا الصدد، وذلك للحد من هذه الظاهرة.

لقد أشار فخامة الرئيس في إحاطته الإعلامية إلى عدد من المحاور التي ستوليها الرئاسة السويسرية أهمية، ومن بينها احترام حقوق الإنسان ومكافحة التعذيب، وهي جريمة محرمة وفقا للمبادئ الآمرة في القانون الدولي، ولا بد للمجتمع الدولي أن يعمل على مكافحتها، لأن الحياة والكرامة الانسانيين هما أساس الأمن الإنساني وحقوق الإنسان والديمقراطية.

وختاما، فإننا نعرب عن دعمنا لمواصلة تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي عبر تنسيق

ما أخذت به عملية هلسنكي وما تتعامل به الأمم المتحدة في مختلف التفاعلات.

إن الأردن، الذي هو شريك متوسطي للمنظمة منذ عام ١٩٩٨، يُشمن الدور الذي تلعبه هذه الشراكة بين المنظمة وعدد من دول البحر المتوسط في تعزيز منظومة الأمن في منطقتي المتوسط وأوروبا. وينظر بإيجابية للاستمرار في هذه الشراكة في مختلف المجالات ولكونها محفلا للحوار وتبادل المعرفة والأفكار حول الأمن الإقليمي. إن الأحداث التي وقعت في منطقة المتوسط في السنوات الأخيرة تؤكد على أهمية استمرار وتدعيم هذه الشراكة بشكل ملموس وعلى تكاملية مفهوم الأمن بين منطقتي المتوسط وأوروبا.

وفي سياق التعاون القائم بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والحكومة الأفغانية للتصدي للتحديات التي تواجه السلام والاستقرار في أفغانستان، فإننا نشيد بتلك المساعي التي تسهم في دعم جهود المجتمع الدولي لتعزيز الديمقراطية وتحقيق المزيد من الاستقرار، بما فيها تقديم الدعم الفني في تنظيم الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجالس المحلية القادمة.

كما تُشمن مبادرات المنظمة المتعددة في محاولة إيجاد مخرج سلمي للأزمة في أوكرانيا والعمل على تسوية الأزمات في غرب البلقان ومنطقة جنوب القوقاز ومناقشة التعاون الإقليمي.

أظهرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قدرتها على الاضطلاع بدور أساسي فيما يخص التنسيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، بهدف تسوية التفاعلات وتعزيز السلام في منطقة البلقان. ويشمن الأردن في هذا الصدد، الجهود التي لا تزال تبذلها المنظمة في كوسوفو سواء في مجال بناء المؤسسات الديمقراطية أو تعزيز حقوق الإنسان أو سيادة القانون، ويشني الأردن على الجهود التي بذلتها المنظمة مؤخرا فيما يخص تيسير الانتخابات المحلية

وسيسهم فتح باب عضوية المنظمة، أمام أعضاء جدد وأمام المجتمع المدني في الجمع بينهم وفي توفير زخم جديد للمنظمة. للأسف، ستواجه المنظمة العديد من التحديات الصعبة فيما يتعلق بالسلام، بالنظر إلى الصراعات التي حدثت مؤخرا في بعض البلدان والمناطق، كما هو الحال في جورجيا والبوسنة والهرسك ومنطقة غرب البلقان، وكوسوفو، وناغورنو كاراباخ وجنوب القوقاز. وتمثل الأحداث الأخيرة التي شهدناها في أوكرانيا خلال الأيام الأخيرة، تحديا جديدا يتعين التغلب عليه.

إن المسائل المرتبطة باحترام حقوق الإنسان تمثل أيضا جزءا من العديد من المشاكل التي يتعين معالجتها، وكذلك التصدي لنمو الجريمة عبر الوطنية. وفي ذلك السياق، يكتسي التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أهمية كبيرة. وتستحق المنظمة اهتماما خاصا من جانب مجلس الأمن، بما يتناسب مع حجم الصعوبات التي تواجهها. لهذا السبب، فإننا نؤيد التعليقات التي أدلى بها الرئيس الحالي، وندعو مجلس الأمن إلى أن يعزز بدون تحفظ تعاونه مع المنظمة، وخصوصا رئيسها الحالي، من أجل إنجاز الأولويات المحددة لرئاسة عام ٢٠١٤.

السيدة برثيال (الأرجنتينية) (تكلت بالإسبانية): أشكر سيدي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة وإتاحة هذه الفرصة لتبادل الآراء. وأود أن أرحب بفخامة السيد ديديه بركاتير، رئيس الاتحاد السويسري ووزير خارجيته. وأثني عليه على توليه الرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما أود أيضا أن أشكره على إحاطته الإعلامية بشأن الأولويات السويسرية خلال رئاسته، وبشأن إمكانيات التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة.

إن الأرجنتين تقدر التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يخص صون السلم والأمن الدوليين. وتتيح لنا

الجهود الدولية، وتطوير رؤية مشتركة واستراتيجية لمواجهة التحديات الأمنية على مختلف الصعد.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): إسبحوا لي في البداية، أن أرحب ترحيبا حارا بفخامة السيد ديديه بركاتير، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية المتعلقة بأولويات رئاسته، وقبل كل شيء، على التزامه القوي بمواجهة التحديات التي تواجه منظمته.

كما أشار إلى ذلك السيد بركاتير، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هي أكبر منظمة أمنية إقليمية في العالم، حيث تضم ٥٧ دولة عضوا في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. وقد جرى الاعتراف بالمنظمة، منذ عام ١٩٩٢ بوصفها منظمة إقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن للمنظمة خارج المناطق التي تغطيها، الاضطلاع بدور هام فيما يخص تسوية النزاعات التي يعاني منها المجتمع الدولي. وسوف تسهم بلا شك، أولويات الرئاسة السويسرية لعام ٢٠١٤ في المجالات الثلاثة التي تغطيها المنظمة، وهي المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية والبشرية، في تحسين الحالة في الدول الأعضاء التي تواجه تحديات انعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان، سواء كانت مرتبطة بالبيئة أو الجريمة العابرة للحدود. ويهدف النهج الذي اختاره الرئيس الحالي للمنظمة بركاتير، إلى تعزيز المبادرات الرامية إلى الحوار والشفافية والوقاية، سواء في منطقة النزاع أو في المجال البيئي. وسيحقق أقصى استفادة من الوساطة والتضامن، اللذين هما أداتان مناسبتان، لتعزيز جهود المنظمة. ويدخل تعزيز المؤسسات من خلال إصلاح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أيضا ضمن أولوياته، لأنه يجب عليه تزويد المنظمة بالوسائل الفعالة لمواجهة تحديات العصر.

المتحدة الإقليمية للدبلوماسية الوقائية لوسط آسيا. فمن المؤكد أن هذا التعاون يجسد الإسهام المهم للمركز الإقليمي في معالجة القضايا الوطنية التي تؤثر على الاستقرار الإقليمي والأثر العابر للحدود الذي تنطوي عليه تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، فضلاً عن التدهور البيئي وإدارة الموارد النفطية.

فيما يتعلق بأولويات سويسرا خلال رئاستها، نرحب بتعاونها الوثيق مع صربيا، التي سوف تعقبها في رئاسة المنظمة عام ٢٠١٥، في إطار خطة عمل لمدة عامين من أجل ضمان استمرارية الأنشطة وزيادة فعالية المنظمة.

ونرحب بالتركيز على التعاون الإقليمي في غرب البلقان، وتشجيع الحوار بين الطوائف في كوسوفو ودعم أنشطة المنظمة ومؤسستها على الأرض. كما نرحب بالحوار والتقارب في جنوب القوقاز من خلال المشاركة في محادثات جنيف بشأن الاستقرار الإقليمي بهدف تعزيز الأمن والاستقرار. ويسعدنا أيضاً استعداد سويسرا لدعم دور المنظمة كمنبر لتبادل الأفكار ومحادثات تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا.

بالنسبة للأرجنتين، وعلى أساس تعريفنا المؤسسي لحقوق الإنسان كسياسة عامة للدولة، وانطلاقاً من ثقافتنا الاجتماعية التي تأسست على مبادئ وقواعد وممارسات المساواة وعدم التمييز والحرية الفردية والعدالة الاجتماعية، فإننا نقدر بصورة خاصة تركيز الرئاسة السويسرية على تنفيذ الالتزامات ذات البعد الإنساني في مجالات مثل مكافحة التعذيب، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في مكافحة الإرهاب، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والتشجيع على الانتخابات الديمقراطية واحترام حقوق أولئك الذين ينتمون إلى الأقليات المختلفة. والأرجنتين، من جانبها، إذ تضع في اعتبارها أهمية التعاون في مكافحة التهديدات عبر الوطنية كالإرهاب، فإننا

المنقاشات من قبيل تلك التي نجريها اليوم، التفكير في الأبعاد المختلفة للروابط القائمة بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة، في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وذلك موضوع يوليه بلدي أهمية كبيرة، ونحن نرحب بالاتجاه الذي شهدناه في المجلس إلى إجراء حوارات من هذا النوع. ونأمل زيادة البناء على ذلك، ك ممارسة جيدة وتعميمها على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى على قدم المساواة، مع المساواة في المعاملة.

والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تقوم بدور أساسي في تعزيز النظام المتعدد الأطراف. فهي تضيف مزيداً من الشرعية والفعالية على جهود المجتمع الدولي في مواجهة تحديات السلام وتعزيز الحوار والتعاون. وإسهام هذه المنظمات يكمل عمل الأمم المتحدة، وهي تستند في ذلك إلى معرفتها بالمناطق التي تنتمي إليها، إلى جانب معرفتها بأسباب النزاع. وهذه المزايا النسبية لا غنى عنها وتكتسي أهمية كبيرة للجهود الرامية لمنع نشوب النزاعات وتسويتها وحفظ السلام وبناء السلام. وفي هذا السياق، أعرب مجدداً عن تقدير بلدي للعمل المهم الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجالات الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاع وإدارة الأزمات وحالات ما بعد النزاع.

والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي يتميز باتساع نطاقه جغرافياً ومن حيث المحتوى، جعل من الممكن تحقيق نهج أفضل تنسيقاً بين مختلف الأطراف الفاعلة الدولية. وقد يكون من المناسب أن أبرز، من جملة أمثلة أخرى، تعاون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، الأمر الذي أسهم في العمل صوب تطبيع العلاقات وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

ونرى من الأهمية أيضاً أن نؤكد مرة أخرى على التعاون الوثيق بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومركز الأمم

والحركات السياسية والاجتماعية المختلفة في أوكرانيا، هو وحده الذي سيفضي إلى تسوية سلمية وديمقراطية لخلافاتهم.

السيد ندوهنغرييهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب بفخامة السيد ديديه بوركهالتر، رئيس الاتحاد السويسري والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأود أيضاً أن أهنئ بلاده على توليها رئاسة منظمة الأمن والتعاون لعام ٢٠١٤.

إن منظمة الأمن والتعاون منذ إنشائها قبل ٤٠ عاماً، ومن خلال أنشطة الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاع وإدارة الأزمات ونظم إعادة التأهيل بعد النزاع، قد أثبتت أنها واحدة من أهم شركاء الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين. كما أننا نعتبر أن هذا النوع من التفاعل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فرصة جيدة لتعزيز تنفيذ ولايات تلك المنظمات.

ونخطط علماً بالإطلاق الرسمي لمشروع "هلنسكي + ٤٠" من جانب الجمعية البرلمانية للمنظمة في كانون الثاني/يناير. ونتطلع للانتهاء من إعداد الوثيقة الاستراتيجية للمنظمة في عام ٢٠١٥، ونأمل أن يساعد إبرام تلك العملية المنظمة على الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين بمزيد من الكفاءة.

وفي غضون ذلك، أود أيضاً أن أشجع المنظمة على توسيع تعاونها ليشمل المنظمات الإقليمية الأخرى، في مجال تبادل الخبرات أساساً، وبالأخص مع الاتحاد الأفريقي، وهي منظمة آخذة في التطور إلى شريك لا غنى عنه لصون السلام والأمن في القارة الأفريقية.

واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تقديرنا للدور المهم الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون حالياً في تسهيل مختلف العمليات الرامية إلى تسوية الأزمات والنزاعات في منطقتها،

نرحب بعقد مؤتمر يعنى بالاستجابة لذلك النوع من التهديدات، مع ضمان احترام حقوق الإنسان في نفس الوقت.

فيما يتعلق بموضوع مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن، كأفغانستان، نرحب بقرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالاستجابة لطلب حكومة أفغانستان بإرسال فريق دعم للانتخابات الرئاسية وانتخابات المجالس المحلية التي ستجرى في نيسان/أبريل. فهذا القرار إسهام مهم في جهود المجتمع الدولي من أجل تعزيز الديمقراطية وتحقيق مزيد من الاستقرار في البلد في سياق عملية الانتقال وانسحاب القوات الأمنية الدولية هذا العام. وهو دليل على تضافر الجهود الإيجابية الممكن بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

أخيراً، فإننا نقدر الحوار الرفيع المستوى الذي اقترحه سويسرا من أجل دفع عملية إصلاح المنظمة اتساقاً مع التفويض الذي منحه المجلس الوزاري للمنظمة للرئاسة في نهاية عام ٢٠١٢ بهدف تحسين قدرة المنظمة على العمل. ونحن نتفق مع الرؤية والأولويات التي حددتها سويسرا لعمل المنظمة خلال هذا العام وندعمها، ونشدد على أهمية مشاركة الشباب. وتتشاطر مع سويسرا التزامها بإزاء المساواة بين الجنسين في كل عمليات صنع القرار فيما يتعلق بالديمقراطيات الشاملة والتزيهة.

وعليه، فإننا نتفق بأن مجلس الأمن، ومنظومة الأمم المتحدة عموماً، سيعزز جهود التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال الرئاسة الحالية، وكذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى من أجل إيجاد أفضل الحلول معاً للتعامل مع التحديات التي نواجهها من أجل ضمان حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام والأمن.

ولا يسعني أن أختتم بياني من دون الإعراب عن الإذانة والدعم من جانب الأرجنتين، لأننا نعتقد أنه إزاء الوضع الذي تواجهه أوكرانيا اليوم، فإن الحوار، وليس العنف، بين الشعب

للأزمة، بما في ذلك من خلال اقتراح إنشاء فريق اتصال دولي معني بأوكرانيا، وتعيين مبعوث خاص إلى ذلك البلد.

ونشيد أيضا ببولندا وألمانيا وفرنسا على توسطها في إبرام اتفاق في ٢١ شباط/فبراير بشأن تسوية الأزمة في أوكرانيا بين الحكومة والمعارضة. غير أننا أحننا علما بتطور الأحداث التي أعقبت التوقيع على ذلك الاتفاق، وهي الخطوات التي اتخذها برلمان أوكرانيا لإطلاق سراح رئيسة الوزراء السابقة، يوليا تيموشنكو من سجنها في أحد المستشفيات، وإعادة الرئيس فيكتور يانوكوفيتش. ومع ذلك، نأمل أن تنفذ جميع الأطراف الاتفاق بحسن نية، وخصوصا الامتناع عن جميع أشكال العنف، وتشكيل حكومة وحدة وطنية من شأنها تنفيذ الإصلاحات الدستورية والقانونية اللازمة المؤدية إلى الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها قبل نهاية هذا العام. وندعو جميع الجهات الدولية الفاعلة إلى احترام سيادة أوكرانيا وضمان القيادة والملكية الأوكرانيتين لتلك العملية.

أخيرا، أود أن أعرب عن تأييد بلدي لرؤية وأولويات عمل الرئيس السويسري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذا العام. وتتطلع إلى استمرار التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة معا على صون السلم والأمن الدوليين وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدنا أن نرحب بالسيد ديديه بوركهالتر، في المجلس، وأن نهنئه على تولي الرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونشكره بصفة خاصة على إحاطته الإعلامية الغنية بالمعلومات بشأن خطط وأولويات المنظمة لعام ٢٠١٤. ونتمنى له كل النجاح طيلة شغله لهذا المنصب.

لا تزال المنظمة عنصرا أساسيا من عناصر الأمن الأوروبي. وتتضح أهميتها بجلاء في بناء علاقات قوية وتعاونية حقا بين دولها الأعضاء الـ ٥٠ من الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها

وخصوصا الجهود المستمرة التي يبذلها الرئيسان المشاركون لمجموعة مينسك المنبثقة عن المنظمة للوساطة في نزاع ناغورنو كراباخ بين أرمينيا وأذربيجان. ورواندا تدعم الموقف المعرب عنه في البيان المشترك لرئيسي البلدين المشاركين لمجموعة مينسك الصادر في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، والذي يؤكد أن التسوية التفاوضية هي السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى السلام والاستقرار والمصالحة، ويفتح الفرص أمام التنمية والتعاون الإقليميين.

ثمة إسهام مهم آخر لمنظمة الأمن والتعاون هو موضع تقديرنا، ويتمثل في المساعدة التي تقدمها في تدمير الأسلحة الفائضة التي خلفتها الحرب الباردة، وخاصة في أوكرانيا وجورجيا، فضلا عن دعمها لتحديد الأسلحة من خلال منتدى التعاون الأمني التابع لها. كما أن من المشجع للغاية أن يكون تحديث وثيقة فيينا وتبادل الأفكار بشأن تحديد الأسلحة التقليدية من أولويات الرئاسة السويسرية.

وفي البلقان، نثني على الإسهام الفعال لمنظمة الأمن والتعاون في الانتخابات البلدية الأخيرة في كوسوفو وإسهامها في تعزيز سيادة القانون ودعمها المستمر لأقليتي العجر والسني. وفيما يتعلق بالجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال مكافحة التهديدات العابرة للحدود الوطنية، أرحب باعترام المنظمة عقد مؤتمر في نيسان/أبريل بشأن المقاتلين الأجانب في البلدان الأخرى. وأتطلع إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر.

وفيما يخص أوكرانيا، فنحن نشعر بالقلق البالغ إزاء الحالة الراهنة في إحدى الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أثبتت الحالة إمكانية حدوث تحولات خطيرة قد ينجم عنها - للأسف - سقوط العشرات من القتلى والجرحى، بالإضافة إلى تدمير الممتلكات. ونرحب بالجهود التي يبذلها الرئيس الحالي للمنظمة بهدف إيجاد حل سلمي

ونتشاطر التزام السيد بوركهالتر بالتصدي الفعال للأخطار العابرة للحدود الوطنية التي تواجه السلم والأمن الدوليين، من قبيل الاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات، والإرهاب. وما دامت الجرائم العابرة للحدود الوطنية لا تقتصر على الحدود الإقليمية، فإن مكافحتها تتطلب تعاوننا كاملا. وعليه، نحث المنظمة على مواصلة تهئية الفرص من أجل التعاون وتبادل المعلومات مع الوكالات الأمنية الإقليمية، بما في ذلك لجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية.

وأخيرا، نرى أن الرؤية التي عرضها الرئيس تكفل مستقبلا واعدة جدا للمنظمة. فهي رؤية تعزز الاستقرار الإقليمي والسلم والأمن الدوليين. ومن شأن خطة كهذه أن تنهض بعمل مجلس الأمن. وبالتالي، فهي تستحق دعمنا وتأييدنا. غير أنه يجب أن تواصل المنظمة الاضطلاع بدورها في المنطقة. ويجب أن تحتفظ بطابعها الأساسي، بوصفها المنتدى الأطلسي الأكثر شمولا للجميع في مجالي التشاور والعمل المشترك.

السيدة كنفغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أيضا أن أشكر فخامة الرئيس، السيد ديديه بوركهالتر، ونرحب به في المجلس، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

من الواضح أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يعزز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين ومنع نشوب الصراعات واستعادة الاستقرار في حالات ما بعد الصراع. وتقدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تلك المجالات خبرة نرحب بها. كما أن التعاون الوثيق معها يساعد المجلس في سعيه إلى الوفاء بولايته.

تؤيد أستراليا بقوة - بصفتها شريكا آسيويا للتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ عام ٢٠٠٩ - العمل الذي تضطلع به المنظمة. ونرحب بأولويات المنظمة لعام

للتو. ويسرنا أن المنظمة تحقق تقدما ملحوظا بوصفها منظمة إقليمية، فضلا عن تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في مجال منع الصراعات وإدارتها وتسويتها، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ونشيد في ذلك الصدد بالتعاون الوثيق بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونعرب عن تقديرنا للدور الهام الذي تضطلع به المنظمة حاليا في تيسير مختلف العمليات الرامية إلى تسوية الأزمات والصراعات في المنطقة. ونرحب أيضا بالأولوية القصوى التي يوليها الرئيس الحالي للمنظمة للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الطرفين من أجل التوصل إلى تسوية للأزمة في أوكرانيا. ونرى أن من شأن تأييد وخبرة المنظمة أن يعززا تنفيذ تلك العملية. ونحث على إيلاء الأولوية لجهود الوساطة والحوار والتعاون في سياق البحث عن حل دائم للأزمة.

ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها المنظمة في أذربيجان وأرمينيا في المساعدة على إيجاد حل سلمي للصراع في ناغورني - كاراباخ. ونرحب بالحوار بين بلغراد وبريشينا بقيادة الاتحاد الأوروبي. ويكتسي دور المنظمة في دعم ذلك الحوار أهمية بالغة.

ويستحق منا التشجيع، بل الدعم الواسع أيضا، تشديد المنظمة على أهمية حقوق الإنسان ومسألتي المرأة والمجتمع المدني وحرية الصحافة وتعزيز الديمقراطية في جدول أعمال المنظمة. وتؤكد التحديات القائمة في تلك المسائل الشاملة لعدة قطاعات على ضرورة زيادة التعاون الدولي بهدف التصدي لأسبابها الجذرية بصورة مشتركة.

وإذ نمضي قدما، فإن التحديات الضاغطة من قبيل التوترات القائمة في أوسيتيا الجنوبية، والسعي إلى حرية الصحافة وسلامة الصحفيين، وتسوية المنازعات الإقليمية في منطقة جنوب القوقاز، تتيح فرصة فريدة لحفز التغيير في المنطقة.

ونرحب أيضا بالإسهامات المستمرة البناءة للمنظمة في دعم عملية الاستقرار والأمن في أفغانستان، بفضل وجود فريق للدعم والانتخابات تابع للمنظمة هناك بهدف المساعدة في إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات المحافظات في نيسان/أبريل.

ونحن سعداء أيضا للأولوية التي توليها المنظمة للتصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية. ونؤيد بقوة الجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب من خلال معالجة العديد من الجوانب الناشئة عن تهديد الإرهاب. ونرحب أولا، بتشديد الرئيس بوركهالتر على اختطاف الأفراد طلبا للفدية.

والمجلس، باتخاذ القرار ٢١٣٣ (٢٠١٤) قبل بضعة أسابيع، قد بعث برسالة موحدة عن تمويل الارهاب من خلال عمليات الخطف وطلب الفدية، والدور الذي يجب على المنظمات الاقليمية أن تؤديه بغية التصدي لهذا التهديد. ونتفق مع الرئيس بوركهالتر على أنه ينبغي أن نتصدى بشكل مشترك لهذا التحدي، ونشجع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على استخدام الاطار القوي الذي يوفره القرار ٢١٣٣ (٢٠١٤) لمواصلة تعزيز الوعي والقدرات والتعاون في ما بين الأعضاء، بغية الحيلولة دون دفع الفدية للإرهابيين، والاعتماد على الدعم من كيانات مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن وهيئات الخبراء التابعة لها، فضلا عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ومذكرة الجزائر المعنية بالممارسات السلمية الصادرة عنه.

ثانيا، نحن نؤيد عمل منظمة الأمن والتعاون في مجال مكافحة التطرف والأصولية اللذين يتصفان بالعنف. والطابع المتغير للتهديد الناجم عن الإرهاب، وحقيقة أنه أصبح أكثر انتشارا، مع نية الجماعات الارهابية الاستفادة من أوجه الضعف الاجتماعية والاقتصادية والادارية، أمور دفعت مجلس

الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار وتحسين الأحوال المعيشية للسكان، فضلا عن تعزيز قدرة المنظمة نفسها على النهوض بدورها.

وفيما يتعلق المنازعات الإقليمية، فإننا نرحب بالجهود التي تبذلها المنظمة بهدف التخفيف من حدة التوتر وإشراك الأطراف ذات الصلة في الحوار. وتتسم تلك الجهود بأهمية حاسمة في المساعدة على حل المنازعات الإقليمية من قبيل تلك المتعلقة بإقليم ناغورني - كاراباخ، وترانسنيستريا، وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

ونرحب بالتطورات الأخيرة في أوكرانيا التي شهدت تحركات ترمي إلى الحوار السلمي. وهي تطورات تدعمها النداءات التي وجهتها المنظمة من أجل الامتناع عن العنف وحل الأزمة عبر الحوار والوسائل السلمية، فضلا عن احترام المعايير الإنسانية الدولية. وبطبيعة الحال فإن أستراليا تتشاطر تلك الآراء. ومن المهم للغاية أن تواصل المنظمة خلال الأشهر المقبلة تقديم المساعدة اللازمة لكفالة قدرة أوكرانيا على الانتقال إلى حكومة جديدة، ووضع دستور جديد، علاوة على الوفاء بتطلعات الشعب الأوكراني. وترحب أستراليا في ذلك الصدد، باستعداد المنظمة لمواصلة العمل، فضلا عن العرض الذي قدمه الرئيس بوركهالتر، بأن تدعم المنظمة أوكرانيا، بوصفها مراقبا محايدا لتنفيذ الخطوات المتفق عليها.

ونثني على تعيين المنظمة ممثلا خاصا لمنطقة البلقان الغربية مؤخرا. وهي منطقة واصلت فيها المنظمة العمل بصورة بناءة بهدف تيسير إجراء الانتخابات البلدية ورؤساء البلديات في شمال كوسوفو بطريقة سلمية ونزيهة. وقد كانت تلك الانتخابات معلما رئيسيا في كفاءة التنفيذ الكامل لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل. وفيما يخص البوسنة والهرسك، فإن جهود الممثل الخاص تكتسي أهمية خاصة في تحسين البيئة الأمنية في البلد.

مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويحتاج المجتمع الدولي أن يتعاون للقضاء على استخدام التعذيب، وتتطلع أستراليا إلى العمل مع منظمة الأمن والتعاون بغية تحقيق هذا الهدف.

لقد أظهر الرئيس بوركهالتر للمجلس الاتجاه الواضح بشأن عمل منظمة الأمن والتعاون مع الأمم المتحدة لتعزيز جهود بعضهما بعضا. وينبغي للمجلس أن يواصل العمل الوثيق مع منظمة الأمن والتعاون. ونحن نتمنى للرئيس بوركهالتر كل النجاح في قيادة المنظمة في عملها الهام خلال هذا العام.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أرحب بوجود السيد ديديه بوركهالتر، رئيس الاتحاد السويسري، معنا وأهنئ بلده بتولي رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام ٢٠١٤. إن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون تتشاطران هدفا مشتركا، واحد على الصعيد العالمي والآخر على الصعيد الإقليمي، ألا وهو تعزيز الروابط والحوار في ما بين الدول لكفالة أمنها على نحو أفضل.

وفي هذا الصدد، أرحب بالوساطة التي اقترحتها الرئيس السويسري الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن أوكرانيا. يجب بذل كل الجهود لإنهاء الأزمة سلميا، واحترام رغبات الشعب الأوكراني، والمصالح المشروعة لجميع أصحاب المصلحة. وفي أعقاب أعمال العنف التي وقعت في أوكرانيا خلال الأيام الأخيرة وسببت الغم، يجب علينا دعم التحولات الجارية في ذلك البلد. فالمؤسسات قيد الانشاء. وسيتعين على الحكومة الجديدة أن تنظم انتخابات في أقرب وقت ممكن. وستواصل فرنسا والاتحاد الأوروبي بذل جهودهما لدعم الإصلاح الديمقراطي والتحديث في أوكرانيا، مع الاحترام التام لوحدهما، وسلامتهما، واستقلالهما.

وسيكون على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تؤدي دورا رئيسيا. وبما أنها تضم جميع الدول المعنية بالأزمة، تجد

الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نطاق أوسع إلى الاعتراف بأن مكافحة استراتيجيات التطرف العنيف ضرورية لمنع انتشار الإرهاب. والواضح أن منظمة الأمن والتعاون تؤدي عملا قيما بشأن هذه المسألة، لا سيما بمواردها المرتقبة التي تتعلق بالحفارة المجتمعية. وسوف تستفيد لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن من مشاطرتها أعمال منظمة الأمن والتعاون وخبرتها في هذا المجال، بغية تعزيز الطريقة التي يشارك فيها المجلس مع أعضاء الأمم المتحدة لتنفيذ التزامهم بمكافحة الإرهاب.

ثالثا، نلاحظ عزم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مواجهة مسألة الاتجاه المتنامي في صفوف المواطنين المسافرين إلى الخارج للانخراط في الأنشطة الإرهابية أو الصراعات، أو توفير الدعم لها. وعلى غرار الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، أستراليا قلقة جدا إزاء ذلك، ومن المهم للمجتمع الدولي أن يعمل معا من أجل التصدي لهذه المسألة، بما في ذلك عن طريق فرض حظر السفر من جانب مجلس الأمن، ومن خلال اتخاذ التدابير الفعالة لمكافحة التطرف العنيف.

وتقدّر أستراليا أيضا العمل الهام الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، ونحن مسرورون لدعمنا برنامج المنظمة الذي يرمي إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان للأشخاص المتأثر بهم، وللثغرات الضعيفة في آسيا الوسطى.

كذلك نرحب باعترام منظمة الأمن والتعاون إعادة تركيز جدول أعمالها بغية مواجهة استخدام التعذيب. وتعرب أستراليا عن استيائها إزاء استخدام التعذيب من جانب أي بلد وفي ظل أي ظرف من الظروف، ونتفق مع الرئيس بوركهالتر على أن المنظمات الإقليمية بحاجة إلى العمل من أجل تنفيذ الالتزامات المتخذة في إطار الأمم المتحدة على أرض الواقع، ولا سيما في هذه الحالة عن طريق التصديق على اتفاقية

نفسها في وضع فريد للتغلب على الشواغل الجيوسياسية لمختلف الأطراف. ويجب عدم إنشاء خط اصطناعي فاصل مرة أخرى في أوروبا، إذ سوف تعاني أوكرانيا من ذلك جراء فقد دورها كجسر في قلب قارتنا.

وفي منطقة البلقان، أتاح تعاون المنظمة مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المجال أمام الناخبين للمشاركة السلمية في الانتخابات البلدية خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وقد اضطلعت منظمة الأمن والتعاون بهذه المهمة باحتراف، وذلك مرة أخرى بفضل وجودها الملموس على أرض الواقع. وسوف تدعى من جديد إلى تيسير إجراء عدد من الانتخابات المقررة في كوسوفو و صربيا والبوسنة.

ثانيا، إن التحليل المتعمق الذي جرى داخل منظمة الأمن والتعاون يساهم في إحراز تقدم على نطاق أوسع في مجال الأمن. ونحن نرحب باستعداد الرئاسة السويسرية لاستكمال وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن. وبالمثل، نؤيد العزم على تشجيع تنفيذ مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية والعسكرية للأمن، وهو أمر مهم من أجل كفالة الرقابة الديمقراطية على الأمن والقوات المسلحة. علاوة على ذلك، نرحب بعزم سويسرا على تنظيم عدد من حلقات العمل التي تركز على التهديدات العابرة للحدود الوطنية، وتهدف إلى تعزيز التعاون بين قوات الشرطة.

أخيرا، نؤيد إعطاء الأولوية لتعزيز التمسك بالالتزامات التي تعهدت بها الدول المشاركة بشأن حقوق الإنسان على مدى السنوات الأربعين الماضية. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية خاصة على حرية التعبير وحرية وسائط الإعلام.

إنها حقيقة أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تغطي منطقة شاسعة تمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك، وتتشاطر قيما مشتركة، ويسودها الاعتقاد بأن أمن منطقتي أوروبا - الأطلسي وأوروبا - آسيا يترافق مع تعزيز حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون. وهذه القيم تكمن أيضا في صميم عمل الأمم المتحدة. لذلك، نؤيد فرنسا الحوار الذي

سوف أتناول ثلاث نقاط تتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. من آسيا الوسطى وجورجيا إلى كوسوفو والبوسنة، أظهرت منظمة الأمن والتعاون والأمم المتحدة قدرتهما على العمل يدا بيد. وهذا التكامل يعتمد على التزام منظمة الأمن والتعاون على أرض الواقع. منظمة الأمن والتعاون موجودة، من خلال بعثاتها، في القوقاز وآسيا الوسطى، والبلقان، إلى جانب الأمم المتحدة في أغلب الأحيان. ففي منطقة القوقاز، تعمل منظمة الأمن والتعاون على تعزيز الحوار وإعادة بناء الثقة. والواقع أن الرئاسة السويسرية جعلت ذلك أولوية من أولوياتها.

وبوصف فرنسا رئيسة مشاركة لمجموعة مينسك مع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، فهي تعمل على مساعدة أرمينيا وأذربيجان بغية إيجاد حل سلمي للصراع في منطقة كاراباخ الجبلية. واستئناف المحادثات على مستوى رفيع بين الرئيسين يعطينا الأمل في إحراز تقدم في عملية السلام.

وبالنسبة إلى جورجيا، تدعم فرنسا محادثات جنيف والدور الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون إلى جانب الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وتؤكد مجددا دعمها لوحدة أراضي البلد. ونرحب باستعداد الرئاسة السويسرية لمنظمة الأمن والتعاون لإعادة فتح باب المناقشات بشأن وجود المنظمة في جورجيا، شرط أن تتحلى الأطراف بالمرونة وروح الابتكار.

وفي آسيا الوسطى، تساهم منظمة الأمن والتعاون في الاستقرار الإقليمي. فتعاونها مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمكافحة التهديدات الشاملة مثال على نجاح التعاون مع الأمم المتحدة. وسيكون لمنظمة الأمن والتعاون

ونرحب بالتركيز على مكافحة الإرهاب، لا سيما على تعطيل تمويل الأعمال الإرهابية، من خلال العمل على دعم قرار مجلس الأمن ٢١٣٣ (٢٠١٤) لإنهاء تدفقات العائدات من عمليات الخطف طلبا للنفدية. كما نرحب بعمل منظمة الأمن والتعاون المتواصل في عدد من المجالات الأخرى، ليس أقلها تلك المتعلقة بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، والقرارات اللاحقة لتشجيع الهيئات الإقليمية للمساعدة في التنفيذ؛ والقرار ٢١١٧ (٢٠١٣) بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك في إطار معاهدة تجارة الأسلحة؛ والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وفيما يتعلق بالقرار الأخير، أود أن أشدد على إدراج منع أعمال العنف الجنسي في التزاعات.

كما نرحب بالتركيز السويسري هذا العام على منطقة غرب البلقان، حيث لمنظمة الأمن والتعاون وجود منذ فترة طويلة. ويمكن أن يضيف ذلك قيمة هناك إلى إجراءات الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الأخرى، على سبيل المثال، من خلال تيسير الانتخابات، عن طريق العلاقات فيما بين الطوائف، وبشأن حرية وسائط الإعلام وسيادة القانون. وفي البوسنة والهرسك، يساورنا بالغ القلق جراء أعمال العنف التي رافقت الاحتجاجات الأخيرة. يجب أن تمثل تلك الاحتجاجات صيحة يقظة لنا جميعا. وثمة حاجة إلى بذل جهد دولي كبير للمساعدة في تعزيز مؤسسات البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها. وستضطلع بلا شك منظمة الأمن والتعاون بدور في ذلك الجهد.

إن المحور الهام بالنسبة للمجتمع الدولي، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هو الحالة الراهنة في أوكرانيا، التي شهدت أعمال عنف خطيرة وتطورات مأساوية في الأيام الأخيرة. وقد أدت أعمال العنف إلى مقتل أكثر من ٨٠ شخصا وخلفت أكثر من ٦٠٠ جريح. تلك المشاهد

بدأ في مجلس دبلن الوزاري حول المستقبل السياسي لمنظمة الأمن والتعاون في سياق عملية هلسنكي + ٤٠. وسوف تتيح هذه الإصلاحات أن تبقى المنظمة شريكا حديثا وفعالا للأمم المتحدة.

وتؤيد فرنسا رغبة الرئيس الحالي في تعزيز قدرات الوساطة لدى منظمة الأمن والتعاون، وهو قياس لالتزامها المستمر بالعمل مع الأمم المتحدة سعيا إلى إيجاد حلول دائمة للصراعات.

أختتم كلامي بأن أتمنى لسويسرا مرة أخرى - ولخليفته صربيا التي حددت معها الأولويات - أعظم النجاح خلال ولايتها، وبأن أؤكد على دعم فرنسا لها.

السيد تاثام (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى زملائي في الترحيب برئيس الاتحاد السويسري، فخامة السيد ديدويه بوركهالتر، في المجلس اليوم، وأن أشكره على تحديد أولوياته بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن المملكة المتحدة تؤيد بشدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبوصفها منظمة أمنية إقليمية رئيسية في الحيز الأوروبي، باستطاعتها أن تكمل جيدا العديد من مجالات العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة.

إن قوة المؤسسات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعني أنه، حينما تتوفر إرادة جميع الدول المشاركة فيها، يمكن أن تسهم المنظمة بشكل كبير في تعزيز الأمن، والاستقرار، والديمقراطية وسيادة القانون في مختلف أنحاء منطقتها.

وأود أن أعرب عن دعم المملكة المتحدة القوي للأولويات السويسرية في منظمة الأمن والتعاون. وبوصفها المملكة المتحدة رئيسا للجنة الأمن، تعمل بشكل وثيق مع رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إعداد العديد من تلك الأولويات.

لعبة متعادلة لا رابح فيها ولا خاسر. ويود جميع أعضاء المجتمع الدولي مشاهدة أوكرانيا تنعم بالاستقرار والازدهار. نحن جميعا بحاجة الآن إلى العمل معا للمساعدة على استعادة الاستقرار وحماية الاقتصاد في أوكرانيا.

وأشكر مرة أخرى فخامة السيد بوركهالتر على العرض الذي قدمه اليوم. وستواصل المملكة المتحدة العمل بشكل وثيق معه ومع فريقه في فيينا بغية كفالة القيام في عام ٢٠١٤ بتحقيق رؤيتنا المشتركة لمنظمة الأمن والتعاون باعتبارها منتدى للحوار والتعاون عبر منطقة منقسمة في كثير من الأحيان ١٠ لسيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أيضا أن أرحب برئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الحالي الرئيس ديديه بوركهالتر، في مجلس الأمن وأشكره على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم بشأن أنشطة المنظمة تحت القيادة السويسرية.

ونثني على الرئيس الحالي لجهوده الرامية إلى ترسيخ الأمن والاستقرار، وتعزيز قدرة منظمة الأمن والتعاون على مكافحة التهديدات العابرة للحدود الوطنية، وتسوية التراعات التي طال أمدها، وكفالة الأمن بعد وقوع الكوارث الطبيعية، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما نشيد بانخراط الرئيس الحالي السيد بوركهالتر المتواصل في أوكرانيا ونحيط علما بأنه قد أكد مرارا وتكرارا استعداد المنظمة لمساعدة أوكرانيا في تأمين سبل سلمية للمضي قدما.

وتراقب الولايات المتحدة عن كثب التطورات التي تحدث في أوكرانيا. لقد دعونا دائما إلى تهدئة أعمال العنف، والتغيير الدستوري، وتشكيل حكومة ائتلافية وإجراء انتخابات مبكرة. ولا بد أن تكون الأحداث التوجيهية الرئيسية التي لا تتزعزع أن يقرر شعب أوكرانيا مستقبله. ونرحب بالعمل البناء الجاري في البرلمان السامي في أوكرانيا ونواصل الحث على التعجيل بتشكيل حكومة وحدة وطنية تكنوقراطية

المروعة لا مكان لها في القرن الحادي والعشرين في أوروبا. ونقدم تعازينا لأسر الذين قضوا نحبهم، ومواساتنا للمصابين. وتمضي الأحداث بسرعة في أوكرانيا، وقد غادر يانوكوفيتش كييف. وفي ظل غيابه، صوت البرلمان الأوكراني بأغلبية كبيرة على سلسلة من القوانين، وتم تعميم تفاصيلها على أعضاء المجلس هذا الصباح في رسالة مقدمة من بعثة أوكرانيا لدى الأمم المتحدة. وتشمل تلك القوانين تشكيل حكومة وحدة وطنية. ويجب على حكومة الوحدة الوطنية الآن المضي قدما لبناء نظام سياسي يتسم بالاستقرار والشمول والإنصاف والعمل على تحقيق تطلعات شعب أوكرانيا. ويجب عليهم تهيئة الظروف التي تسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في أيار/مايو وكفالة المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وأعمال العنف المرتكبة التي شهدناها خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ونأمل أن تستعين الحكومة بالخبرة التي لا شك فيها التي تتمتع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتكتسي الانتخابات الحرة والتزيهة أهمية حاسمة لإعادة بناء ثقة الأوكرانيين وتجنب اندلاع التوتر في المستقبل.

ونود أن نشيد بالأعمال التي اضطلعت بها منظمة الأمن والتعاون في أوكرانيا. وعقد المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في كانون الأول/ديسمبر الماضي في كييف على خلفية اندلاع احتجاجات جماهيرية واسعة النطاق. ومنذ ذلك الحين، اضطلعت منظمة الأمن والتعاون بدور إيجابي في الجهود الرامية إلى دعم حل سلمي من خلال المساعي الحميدة للمنظمة في مجال الوساطة. ونرحب بإعلان فخامة السيد بوركهالتر تعيين الدبلوماسي السويسري المحترم السيد تيم غولديمان مبعوثا شخصيا له إلى أوكرانيا.

وتلتزم المملكة المتحدة بدعم أوكرانيا المستقرة والموحدة والمزدهرة اقتصاديا. ويجب أن يكون دور المجتمع الدولي السماح للأوكرانيين العاديين بتقرير مستقبلهم. وتلك ليست

لدراسة دور تمكين المرأة في مكافحة التطرف العنيف من خلال سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة للخبراء، وكان آخرها الندوة الدولية بشأن الإرهاب والجريمة عبر الوطنية المعقودة في تركيا في كانون الأول/ديسمبر. ونرحب بتعاون منظمة الأمن والتعاون العميق مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي أنشأته الولايات المتحدة والحكومات الأخرى المعنية، بغية مهمة أساسية تتمثل في تعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

إن العلاقات الجيدة بين الجيران مؤثر حيوي على تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في توفير الأمن القائم على التعاون وغير القابل للتجزئة. لذلك، نشجع الممثل الخاص للرئيس الحالي لمنطقة غرب البلقان، السفير ستودمان، أن يكون طموحا في جهوده لتعزيز المصالحة والتعاون في المنطقة. ولقد شهدنا بالفعل تقدما مشجعا في كوسوفو، حيثما اضطلعت المنظمة بدور أساسي في المساعدة على تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل التاريخي المبرم بين بلغراد وبريشينا، وتحديدًا، من خلال تيسير إجراء الانتخابات المحلية في شمال كوسوفو.

ونرحب بالالتزام الذي أبدته المنظمة وقيادتها منذ أمد بعيد بالسعي لإيجاد حلول للتراعات التي طال أمدها في أوروبا. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يسمح باستمرار الوضع الراهن في جورجيا أو في إقليم ناغورني - كاراباخ أو النزاع الترانسدنيستراني. ويجب على الممثلين الخاصين لمنطقة جنوب القوقاز ومولدوفا، على التوالي، اللذين عينهما الرئيس الحالي بالاشتراك مع صربيا، مساعدة الأطراف في تلك التفاعلات لتحديد خطوات تعزز التسويات السلمية وتنفيذها.

وخارج المنطقة التابعة لها، تقدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الخبرات التي تستفيد منها البلدان الشريكة المتوسطة والآسيوية. فعلى سبيل المثال تقدم كلية موظفي إدارة الحدود في دوشانبي التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

واسعة النطاق. وللمضي قدما، سنعمل مع الدول الأخرى في المنظمات الأوروبية والدولية المعنية لدعم أوكرانيا مزدهرة وموحدة وديمقراطية وقوية. ونحث السلطات الأوكرانية على اغتنام الفرص المتمثلة في المساعدة المقدمة من المنظمة، بما في ذلك العروض المقدمة من الرئيس الحالي، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وممثل المنظمة المعني بحرية وسائط الإعلام للوساطة، وبعثات تقصي الحقائق، ومراقبة الانتخابات، والاستعراض التشريعي أو غيره من أوجه المساعدة. والترحيب بتلك التدابير بدون تأخير من شأنه أن يوفر الشفافية للمواطنين الذين هم في أمس الحاجة إلى أجوبة ومساءلة.

إن خطة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون المشتركة طموحة وقوية، مع عمل المنظمين معا في طائفة واسعة من المسائل، بدءا من مكافحة الإرهاب ومكافحة الاتجار إلى الإنذار المبكر وتسوية النزاع إلى إضفاء الطابع الديمقراطي والحكم الرشيد. وتمثل مذكرة التفاهم بين المنظمة والأمم المتحدة فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وخطة العمل المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأمن والتعاون للتصدي للتهديدات عبر الوطنية مثالين ملموسين على عمل المنظمات معا لمعالجة المسائل الرئيسية ذات الأهمية العالمية. وتتطلع إلى التنفيذ الكامل لتلك الاتفاقات.

وتعتبر الولايات المتحدة منظمة الأمن والتعاون شريكا قويا في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وقد عززت المنظمة قدرات مكافحة الإرهاب عن طريق إجراء برامج التدريب التي ترسخ قواعد ومعايير السلوك المسؤول للدولة، من خلال المشاركة في تطبيق أفضل الممارسات والمساعدة فيه وبتقديم المساعدة إلى الدول المشاركة بينما تضع سياسات حقوق الإنسان المتوافقة مع سياسات مكافحة الإرهاب. واضطلعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور ريادي في الجهود المبذولة

التدريب المتخصص لوكالات أمن الحدود من مختلف أنحاء آسيا الوسطى، ومنطقة منظمة الأمن والتعاون الأوسع نطاقا وأفغانستان.

السيد شين بو (الصين) (تكلم بالصينية): تشعر الصين

بالامتنان لليتوانيا لمبادرتها إلى تنظيم هذا الإحاطة الإعلامية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأود أن أشكر السيد بوركهالتر، رئيس الاتحاد السويسري والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على حضور جلسة اليوم. لقد استمعنا باهتمام شديد إلى إحاطته الإعلامية.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها منظمة إقليمية هامة ساهمت مساهمة إيجابية على مر السنين في جهود الدبلوماسية الوقائية، وتعزيز الأمن والثقة المتبادلين، والتوسط في النزاعات الإقليمية، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. تعرب الصين عن تقديرها لهذه الجهود، لقد استمعنا باهتمام شديد إلى الأولويات التي حددها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون. ونشجع المنظمة على الاستمرار في التعاون لاستغلال ما لديها من مزاياها، والقيام بدور إيجابي وبناء في صون السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

يتحمل مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتؤيد الصين جهود الأمم المتحدة، بما في ذلك جهود مجلس الأمن، وفقا للفصل الثامن من الميثاق، والمبدولة لتعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ينبغي أن يتم التعاون بامتثال صارم لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأعراف الأساسية في العلاقات الدولية، وبخاصة مبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الاستفادة من مميزاتهما وتعزيز التكامل والتنسيق فيما بينهما.

تؤيد الولايات المتحدة العلاقة الخاصة التي تربط بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأفغانستان، الشريك مع المنظمة في التعاون، وتقدر استمرار المشاركة النشطة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال هذه السنة الانتقالية الحاسمة. إن عمل تلك المنظمة في أفغانستان يكمل جهود الأمم المتحدة، بما في ذلك دعمها للانتخابات القادمة في هذا البلد. إذ أن إجراء انتخابات موثوقة وشفافة وشاملة مسألة حاسمة بالنسبة لاستقرار أفغانستان وتميئها الديمقراطية.

لذلك السبب، ساهمت الولايات المتحدة بمليوني دولار تقريبا في مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع للمنظمة لنشر فريق دعم في عملية إجراء الانتخابات في أفغانستان. ونرحب بتقديم مساهمات إضافية في الفريق من البلدان الشريكة والمشاركة في المنظمة.

أما في مجال حقوق الإنسان، فنتشاطر تركيز الرئيس الحالي للمنظمة على تنفيذ الالتزامات الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في البعد الإنساني. فالمنظمة هيئة رئيسية تعمل على حماية حقوق الإنسان، وتعزيز التسامح وعدم التمييز، والنهوض بالمساواة بين الجنسين ودعم حقوق المواطنين في ممارسة حرياتهم الأساسية في التجمع والانتساب إلى الجمعيات، وفي التعبير والعقيدة. نرحب بأهداف الرئيس الحالي بشأن العمل بشكل وثيق مع النظراء في المجتمع المدني، وتعزيز الجهود التي تبذلها المنظمة لضمان تقييد الدول المشاركة بالتزاماتها بالبعد الإنساني.

إن الولايات المتحدة عضو نشط في منظمة الأمن والتعاون، وما فتننا ملتزمين تماما بعملها الهام. فالحوار المستمر والمتجدد والجهود الجماعية التي تقوم بها المنظمة ودولها المشاركة لا تزال

العالمي في مجال المسؤولية الإقليمية بوصف ذلك جزءاً من ولايتها.

تعتزم روسيا التعاون على نحو بناء مع الرئاسة السويسرية الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وثق بأنها ستنفذ دورة متوازنة في خدمة مصالح جميع الدول الأعضاء. بشكل عام، تؤيد الأوليات الثلاث التي وضعها الرئيس الحالي لعام ٢٠١٤، إلا وهي تعزيز الأمن والاستقرار؛ وتحسين حياة الناس؛ وتدعيم قدرات منظمة الأمن والتعاون. ويبدو أن برنامج العمل في الأبعاد الثلاثة لمنظمة الأمن والتعاون متوازن ويشمل المجالات العسكرية، والسياسية، والاقتصادية والبيئية والإنسانية.

نلاحظ استعداد الرئيس الحالي الأخذ في الحسبان الأولويات والنهج الروسية، بما في ذلك مكافحة المخاطر العابرة للحدود الوطنية، من قبيل الإرهاب والإتجار بالمخدرات وحماية حقوق الأقليات الوطنية، ودعم القيم التقليدية ومكافحة النازية الجديدة والتطرف، فضلاً عن إصلاح منظمة الأمن والتعاون، بما في ذلك ترشيد عمل مراقبة الانتخابات التي يضطلع بها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

في سياق توفير الاستقرار الإقليمي وإزالة حواجز الفرقة القائمة، نعتقد أنه يمكن الطلب إلى منظمة الأمن والتعاون المواءمة بين عمليات التكامل في غرب أوروبا وشرقها، وضمان حرية التنقل بينها، بما في ذلك تبسيط إجراءات منح التأشيرات، لا سيما وأن المنظمة أنشئت أصلاً من أجل إزالة هذه الخطوط الفاصلة.

كجزء من عملية هلسنكي + ٤٠، لا سيما لضمان تنمية التعاون الأوروبي والمبادئ الأمنية وتكيف منظمة الأمن والتعاون لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، نؤكد استعدادنا للنظر في إمكانية تنظيم عقد مؤتمر قمة لمنظمة الأمن

تؤيد الصين التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن من جهة ومنظمة الأمن والتعاون من الجهة الأخرى في الحفاظ على السلم والاستقرار الإقليميين. ويحدونا الأمل في توسيع قنوات التعاون والنهج المتنوعة، بغية تحقيق تعاون عملي وفعال، وبالتالي المساهمة في السلم والاستقرار والتنمية على الصعيدين الدولي والإقليمي.

لقد تابعت الصين عن كثب شديد الحالة في أوكرانيا. ونأمل في استمرار جميع الأطراف في تسوية خلافاتها بطريقة سلمية وقانونية من خلال التشاور السياسي، ونأمل في تحقيق الاستقرار السياسي واستعادة النظام في أقرب وقت ممكن. وتأمل الصين في استمرار المجتمع الدولي في المساهمة بشكل إيجابي في استقرار الحالة في أوكرانيا. إننا نحترم الخيار الذي يقرره الشعب الأوكراني على أساس ظروفه الوطنية. نحن على استعداد للاستمرار في تنمية شراكة استراتيجية مع أوكرانيا على قدم المساواة لما فيه منفعتنا المتبادلة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
يسعدنا أن نرحب برئيس سويسرا في مجلس الأمن بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة.

إن الاتحاد الروسي ما انفك يعمل على تطوير وتحسين التعاون بين الأمم المتحدة والآليات الإقليمية ودون الإقليمية على أساس ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفصل الثامن منه. وينبغي أن يبقى التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون قائماً على ذات الأساس.

إن التعاون بين المنظمتين منتظم ومتعددة الأطراف بحكم الطبيعة. فهو يشمل جميع جوانب الأمن، فضلاً عن القضايا المتعددة الأبعاد. فعمل منظمة الأمن والتعاون يكمل عمل الأمم المتحدة، ويسر تنفيذ الآليات المتفق عليها على الصعيد

وتساعد على مكافحة كراهية الأجانب والتمييز، وبخاصة فيما يتعلق بضمان الحقوق الوطنية والحقوق الدينية واللغوية للأقليات، وهي كما نعلم أنها تمثل مشكلة خطيرة في عدد من البلدان الأوروبية.

نلاحظ آفاق التعاون على مسار جديد نسبيا بالنسبة لمنظمة الأمن والتعاون، وتتمثل تلك الآفاق في وضع تدابير لبناء الثقة واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، حيث تكمل المنظمة الواقعة في فيينا الجهود العالمية التي تقوم بها الأمم المتحدة في مجال أمن المعلومات على الصعيد الدولي.

في الوقت نفسه، نشعر بالجزع إزاء المحاولات الرامية إلى إدخال آليات رصد في ممارسة المنظمة مماثلة لتلك الآليات التي أنشئت في الأمم المتحدة، والعمل من خلال منظمة الأمن والتعاون على تنفيذ وثائق غير توافقية في الجمعية العامة وفي مجلس حقوق الإنسان. ونشعر بالقلق إزاء اعتزام بعض البلدان إدماج مفاهيم مستمدة من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عمل منظمة الأمن والتعاون، على الرغم من عدم وجود صراعات مسلحة على أراضيها.

وعلاوة على ذلك، فإن التعاون المشترك بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة لا يغطي عددا كبيرا من المشاكل الهامة حيث هناك مجال كبير لزيادة التعاون، بما في ذلك ضمان حقوق الأطفال، وهو مجال تحظى فيه الأمم المتحدة بتجربة واسعة. وأحد تلك المجالات الأخرى هو حماية القيم التقليدية، وهو موضوع قيد النظر في مجلس حقوق الإنسان.

لقد ذكرت الحالة في أوكرانيا في الإحاطة الإعلامية التي قدمها الرئيس الحالي للمنظمة وفي عدد من البيئات الأخرى التي استمعنا لها اليوم، ولكن لا يزال من غير الواضح كيفية اتساق تغيير النظام بصورة عنيفة وغير دستورية في ذلك البلد مع مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أو في الواقع مع

والتعاون في عام ٢٠١٥، إذا ما تحققت نتائج ملموسة في تلك المجالات.

نؤيد تطوير التفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون على أساس إعلان عام ٢٠٠٦ المتعلق بالتعاون. ونعتقد أن منظمة الأمن والتعاون، إذ تضع في اعتبارها الدور التنسيقي للأمم المتحدة، يمكنها أن تقدم مساهمة كبيرة في الجهود الدولية الرامية إلى ضمان السلم والأمن في المنطقة الخاضعة لمسئوليتها. وفي رأينا، أنه توجد إمكانات أكبر للتعاون في مكافحة المخاطر العابرة للحدود الوطنية والإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة والإتجار غير المشروع بالمخدرات. ونلاحظ مستوى رفيعا من التفاعل العملي بين الإدارة المعنية بالمخاطر العابرة للحدود الوطنية التابعة لأمانة المنظمة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. إن مبادرتنا المشتركة تؤدي إلى نتائج ملموسة.

نرى أن ما ينبغي أن يكون في صميم التعاون في هذا المجال تلك الجهود المبذولة للجمع بين المزايا النسبية لكل منظمة، أي التنسيق الإقليمي لمنظمة الأمن والتعاون والقدرات العالمية لدى الأمم المتحدة، وبذلك يتم تبادلي الازدواجية وإهدار الموارد، لا سيما في المناطق التي ينشط فيها عمل هاتين المنظمتين. هذا هو الحال، على سبيل المثال، في آسيا الوسطى. فالمجالات ذات الأولوية للتعاون معروفة جيدا، ألا وهي: مكافحة الإتجار بالمخدرات والإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ والتعاون في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛ ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والفساد، وغسل الأموال، والإتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة.

من الواضح أن القيمة المضافة لمنظمة الأمن والتعاون تكمن أيضا في قدرتها على معالجة القضايا الإنسانية، بما في ذلك مكافحة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، والتشجيع على التسامح والحوار بين الحضارات. وبوسعها أيضا أن

المراعاة الكاملة لشواغل المندوبين من الأجزاء الشرقية والجنوبية لأوكرانيا والقرم وسيفاستوبول، التي كانت ممثلة في الاجتماع الذي عقد في كراكو، بولندا، في ٢٢ شباط/فبراير.

ونشعر بالقلق على وجه الخصوص حيال شرعية الإجراءات التي يقوم باتخاذها المجلس الأعلى الأوكراني. وباتخاذ قراراته إستنادا إلى مجرد الإعتبارات الثورية المحضة، يصدر المجلس الأعلى ما يسمى بالقرارات والقوانين هناك، بما في ذلك بعضها الموجه نحو انتهاك الحقوق الإنسانية للروس والأقليات الوطنية الأخرى التي تعيش في أوكرانيا. وكانت هناك مطالبات بفرض حظر عملي على اللغة الروسية وإلى عزل القادة وحل الأحزاب والمنظمات وإغلاق بعض المحطات الإعلامية غير المرغوب فيها ورفع القيود المفروضة على حملات الدعاية للنازية الجديدة. وهناك سياسات لتكسيم أفواه المنشقين في مختلف مناطق أوكرانيا من خلال الأساليب الدكتاتورية وفي بعض الأحيان الإرهابية. وهناك في الوقت الحالي تهديدات توجه إلى المواقع الأرثوذكسية. ويواصل الراديكاليون الوطنيون تخريب النصب التذكارية في مختلف المدن في أوكرانيا، وفي بعض العواصم الأوروبية، وظل مؤيدوهم يخربون النصب التذكارية للقوات الروسية. وتؤدي تلك الحوادث إلى تقويض اتفاق ٢١ شباط/فبراير. وهي تشوه سمعة المبادرين ب بالاتفاق والضامين له وتشكل تهديدا للسلام المدني ولاستقرار المجتمع والأمن المدني.

ولا بد أن نشير إلى أننا لا نرى أي اهتمام، في موقف العديد من شركائنا الغربيين، بمصير أوكرانيا، بل نرى بدلا من ذلك جدول أعمال جغرافيا سياسيا انفراديا. ولا نسمع أي إدانة قائمة على المبادئ لأعمال المتطرفين، بما في ذلك مظاهر النازية الجديدة ومعادة السامية. وفضلا عن ذلك، يجري تشجيع تلك الأعمال، سواء كان ذلك عن قصد أو من دون قصد.

سيادة القانون، وهي من المواضيع التي يشيع الكلام عنها في المجلس.

وتكلم الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا موافقا على اتفاق ٢١ شباط/فبراير، الذي وقع عليه عدد من الممثلين، ومن بينهم وزراء خارجية ألمانيا وبولندا وفرنسا، ويزعم توقيع وزير خارجية الاتحاد الروسي على الاتفاق. وأود أن أوضح أن الممثل الروسي في المحادثات بشأن ذلك الاتفاق لم يوقع على الاتفاق. فقد كانت هناك محاذير من أن اتفاق ٢١ شباط/فبراير لن عمل سوى بوصفه ستارا من الدخان على الإجراء غير الدستوري الذي اتخذ فيما بعد، وذلك ما بات معروفا فعلا.

وأود أن أشاطر المشاركين في جلسة مجلس الأمن اليوم جزءا من نص البيان الذي أصدرته وزارة خارجية الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالحالة في أوكرانيا. إن الاتحاد الروسي يشعر بقلق بالغ من التطورات التي حدثت في أوكرانيا. ولا يجري تنفيذ اتفاق ٢١ شباط/فبراير، بالرغم من كون التوقيع عليه شهده وزراء خارجية ألمانيا وبولندا وفرنسا. ورحبت بذلك الاتفاق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الأخرى. ولم يترع سلاح المتشددين الذين يرتكبون أعمال الشغب. فهم يرفضون ترك شوارع المدينة المدن التي يسيطرون عليها فعلا أو إخلاء المباني الإدارية. وأعمال العنف التي يرتكبوها مستمرة.

ونستغرب أن عددا من السياسيين الأوروبيين سارعوا بالفعل إلى قول إن الانتخابات الرئاسية ستجرى في أوكرانيا في أيار/مايو، بالرغم من أن اتفاق ٢١ شباط/فبراير ينص على ألا تجرى الانتخابات إلا بعد اختتام الإصلاح الدستوري. ومن الواضح أنه، من أجل نجاح ذلك الإصلاح، لا بد من مشاركة جميع القوى السياسية في أوكرانيا من جميع مناطق البلد، وان تعرض نتائج الإصلاح على استفتاء. ونرى بضرورة

ونحن نتطلع إلى مبادرة الرئاسة السويسرية لتنظيم مؤتمر مكرس لتعزيز التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بتركيز خاص على البعد الإنساني.

وتشمل الحالات الهامة للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي استجابتها المنسقة والإجراءات التي اتخذتها خلال الأزمة في قبرغيزستان في عام ٢٠١٠ وما قدمته من إسهام في تحقيق الأمن والاستقرار في كوسوفو.

وتقدم المناقشات الدولية التي عقدت في جنيف لمواجهة آثار حرب عام ٢٠٠٨ في جورجيا مثالاً جيداً للتعاون المشترك بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في مجال الوساطة. ويمكن تعزيز تلك الجهود بوجود المنظمة والأمم المتحدة في الميدان في جميع أنحاء جورجيا.

وتقع حوادث دراماتيكية أمام أعيننا في أوكرانيا، وقبل وقت قصير كانت التغييرات الديمقراطية المتلاحقة تذكراً مؤثرة بانه لا يمكن تجاهل سعي الشعوب الجاد من أجل تحقيق الحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية والعدالة. والسلطة السياسية التي تتجاهل إرادة وآمال الأغلبية الساحقة لمواطنيها ولا تهتم إلا بمصالحها الأنانية بالذات تفقد الشرعية الديمقراطية وثقة شعبها ولا يمكن استدامتها.

وتشيد ليتوانيا بالتغيير الديمقراطي الجاري في أوكرانيا وبالقيادة الحازمة التي يضطلع بها المجلس الأعلى في تلك العملية التاريخية. ونأمل أن تفتح العملية الطريق أمام التوصل إلى تسوية سريعة وسلمية للأزمة السياسية، التي أثارها الحكومة السابقة والرئيس يانوكوفيتش. ونشيد بإصدار مراسيم جديدة وغيرها من القرارات في كييف في الأيام القليلة الماضية، التي تسعى لإدخال إطار دستوري جديد وتوطيد الأسس لإجراء

وينتابنا الشعور الدائم بان اتفاق ٢١ شباط/فبراير يستخدم، بالموافقة الضمنية لرعاته الأجانب، باعتباره ستاراً من الدخان للتشجيع على تغيير النظام بالقوة في أوكرانيا بإنشاء حقائق على الأرض، بدون أي نوع من الرغبة في السعي للتوصل إلى توافق آراء أو كراني مشترك يصب في مصلحة تحقيق المصالحة الوطنية. ونشعر بالقلق على وجه الخصوص من محاولات إقناع الهياكل الدولية، بما في ذلك الأمانة العامة للأمم المتحدة، بدعم ذلك المنحى من التفكير.

ونناشد جميع أطراف الأزمة في أوكرانيا التحلي بأقصى درجة من المسؤولية، وألا تسمح بالمزيد من التدهور في الحالة وإعادة الحالة إلى المسار القانوني وقمع أنشطة جميع المتطرفين. الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة ليتوانيا.

أرحب ترحيباً حاراً برئيس الاتحاد السويسري بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأشكره على الإحاطة الإعلامية المستفيضة التي قدمها في وقت سابق اليوم. وتشكل الهيئة التي يتولى رئاستها المنظمة الأمنية الأكبر الشريكة للأمم المتحدة. وهي منظمة فريدة في نهجها الشامل نحو توفير الأمن ويكمن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في صميمها، وتنخرط الدول المشاركة فيها في مناقشة مفتوحة بشأن التحديات الأمنية الملحة وتستعرض باستمرار حالة تنفيذ التزاماتها.

وأود أن أعرب عن تقدير ليتوانيا للأولويات السويسرية للرئيس الحالي للمنظمة، التي تركز على تعزيز الأمن والاستقرار وتنفيذ التزامات المنظمة وتعزيز قدرات المنظمة على العمل. ولا تزال المنظمة شريكا قويا للأمم المتحدة في إطار الفصل الثامن من الميثاق.

تضطلع به المنظمة في تعزيز الحوار المتعلق بأمن الطاقة تمثيا مع التعاون الأوثق مع الأمم المتحدة.

كما أن التحديات الإقليمية الناشئة المتصلة باستخدام الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه، يستحق اهتمام المنظمة. ونقدر آراء الرئيس الحالي للمنظمة بشأن كيفية تمكن المنظمة والأمم المتحدة بأفضل صورة من معالجة المسائل المتصلة بموارد المياه الداخلية في آسيا الوسطى.

ولا يمكن تحقيق الأمن الدائم والاستقرار بدون احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وليتوانيا تدعم باستمرار أعمال المؤسسات المستقلة للمنظمة ذات الصلة بتنفيذ التزامات المنظمة في مجال حقوق الإنسان. وأحد المجالات الخاصة التي تحتاج فيها المنظمة إلى المحافظة على استمرار الانخراط هو حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام. وأيضا، يظل ضروريا تنفيذ القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) بشأن حماية الصحفيين.

إن ممارسة المرأة لحقوقها الإنسانية بشكل كامل ومتساو أمر لا بد منه لجعل منطقة منظمة الأمن والتعاون أكثر سلاما وأمانا وديمقراطية. وتعيين منسقين للشؤون الجنسانية في العمليات الميدانية والإدارات التابعة للمنظمة وتنفيذ خطة عمل المنظمة لتعزيز المساواة بين الجنسين أمر جوهري. وما يقوم به الوجود الميداني للمنظمة في آسيا الوسطى على صعيد الأبعاد الثلاثة جميعا يستحق اهتماما خاصا، ولا سيما في مجال الإصلاحات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهذه الأنشطة هامة وينبغي أن تستمر.

ختاما، أود أن أؤكد للرئيس الحالي السويسري دعم ليتوانيا المتواصل لعمله ولأولويات فترة رئاسته. كما ستواصل ليتوانيا دعم دور منظمة الأمن والتعاون في إقامة مجتمع أمن حر وديمقراطي ومشترك وغير قابل للتجزئة، بما يتماشى مع المبادئ والالتزامات المكرسة في وثيقة هلسنكي الختامية.

إصلاح قانوني شامل وتسوية المسائل المتبقية المتعلقة بانتقائية العدالة.

ولا تزال ليتوانيا ملتزمة بشكل صارم بدعم سيادة أوكرانيا واستقلالها وحرمة أراضيها، فضلا عن إندماج أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي. ونرى أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، تضطلع بدور هام في عملية الإعداد لإجراء الانتخابات الجديدة في أوكرانيا.

وأخذ اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في فيلنيوس في عام ٢٠١١ قرارا بشأن دورة النزاع، بتجهيز المنظمة بالأدوات اللازمة لمنع نشوب النزاعات والتصدي لها.

ونشيد بتركيز المنظمة على التصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية. وتزداد التهديدات لأمن الفضاء، ونحن نشيد بالأعمال الريادية التي قامت بها المنظمة بشأن تدابير بناء الثقة المتعلقة بأمن الفضاء على الصعيد الإقليمي وسندعم أي مناقشة بشأن إمكانية تطبيق ذلك النهج خارج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

كما تأخذ المنظمة مكان الصدارة في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، لا سيما في مساعدة الدول المشاركة في وضع التشريعات ذات الصلة. وعلى المنظمة زيادة تسهيل التعاون بين دول آسيا الوسطى وأفغانستان، وبخاصة في مجال إدارة الحدود، بما في ذلك من خلال كلية موظفي إدارة الحدود في دوشانبي التابعة للمنظمة.

ولأمن الطاقة صلات مباشرة باستقلال العمل الاقتصادي والسياسي في الشؤون الدولية وله أثر مباشر على تحقيق الأمن الوطني والتنمية والازدهار. ونوه بالدور التكميلي الذي

طرح لكسمبرغ ذلك السؤال. وأشكر ممثلة لكسمبرغ على سؤالها: ما هو الإسهام الذي يمكن لمنظمة الأمن والتعاون أن تقدمه في المعركة ضد المقاتلين الأجانب؟ بصفة عامة، أعتقد أنه لا بد من القول إن ما يتعين علينا عمله هو الحد قدر الإمكان من أسباب التطرف في بلدان المنشأ. وفي المقام الأول، لا بد لنا من العمل للحد بأكبر قدر ممكن من التربة الخصبة التي يمكن للتطرف النمو فيها. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد أيضا أن نكثف أنشطة إعادة إدماج هؤلاء الأشخاص. وبالنسبة لمنظمة الأمن والتعاون تحديدا، فإن ذلك يعني القيام بكل ما هو ممكن لتعزيز التعاون بين الدوائر الأمنية وتبادل الممارسات الجيدة وإجراء أبحاث ومكافحة تمويل الإرهاب.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أيضا أن أرد بشكل إيجابي على الاقتراح النيجيري بشأن نفس موضوع تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمات الإقليمية، كما هو الحال بين منظمة الأمن والتعاون والاتحاد الأفريقي.

وبخصوص المسائل التي لم أذكرها في السابق والتي أثارها الأعضاء، أود أن أقول للأردن، أولا وقبل كل شيء، إننا على وعي كامل بالشراكة المتوسطة مع المنظمة؛ وفي الواقع، فإننا نود الربط بين أولوياتنا وتلك الشراكة. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك مسألة الاختطاف لطلب فدية: سنحاول، بالتعاون مع الشراكة المتوسطة، إحراز تقدم بشأن هذه المسألة.

وأود أن أقول لفرنسا وشيلي وغيرهما إنه على الرغم من أنني لم أشير إلى مسألتَي تحديد الأسلحة التقليدية وتحديث وثيقة فيينا، فإنهما في غاية الأهمية بالنسبة لنا. ويجب أن نتوخى الواقعية. ونحن نعلم أننا لن نكون قادرين على إحراز تقدم بسرعة كبيرة بشأن هذه المسائل، ولكننا نريد حقا الدخول في حوار بشأن تحديد الأسلحة التقليدية ونريد تحديث وثيقة فيينا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة للسيد بوركهالتر للرد على الملاحظات التي أُبديت والأسئلة التي طُرحت.

السيد بوركهالتر (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر جميع الذين حاولوا نطق اسمي بطريقة صحيحة قدر الإمكان. وقد نطقوا اسمي الأول بصورة صحيحة تماما، وهذا يكفي.

وإذ أتكلم بمزيد من الجدية، أود أن أشكر جميع المتكلمين على مداخلتهم الرصينة وأشكرهم، في المقام الأول، على دعمهم الواضح لأولويات الرئاسة الحالية السويسرية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأشير مرة أخرى إلى الفائدة الكبيرة لإعداد جدول موجز من صفحة واحدة بأولوياتنا. وبالنسبة لي، فقد كان ذلك تعبيرا واضحا عن الدعم لأولوياتي بصفتي الرئيس الحالي، وهو أمر هام جدا بالنسبة لي. ودعم المجلس أمر في غاية الأهمية لأننا نريد إجراء مشاورات طوال العام مع جميع شركائنا وأعضاء المجلس كافة.

ولن أرد الآن على كل البيانات، ولكن أود أن أقول إنه ينبغي لأعضاء المجلس أن يطمئنوا إلى أننا سندمج وجهات نظرهم في عملنا فيما نمضي قدما فيها على مدار فترة ولايتنا. وأريد التركيز بإيجاز على أسئلة معينة والإدلاء ببعض الملاحظات بشأن بعض المسائل والأولويات التي لم أتطرق إليها أثناء الإدلاء ببياني في وقت سابق. وسأحتتم كلامي برسالة سياسية أود أن أبعث بها في ختام الجلسة.

لقد كان هناك في الواقع سؤال رسمي واحد فقط، ما لم أكن مخطئا.

(تكلم بالفرنسية)

الإنسان ولمراقبة الانتخابات إذا ما طلبت السلطات الأوكرانية ذلك، وهو ما نأمل أن تفعله.

وبالإضافة إلى التدابير المتعلقة بأوكرانيا التي ذكرتها في بياني والتي أشرت إليها للتو، فإنني أعتقد، استنادا إلى البيانات التي أدلي بها اليوم، أنه ينبغي إشراك مؤسسة أخرى تابعة لمنظمة الأمن والتعاون - المفوض السامي للأقليات القومية. فالمفوض السامي يعمل استنادا إلى ولاية لمنع نشوب الصراعات ويمكن أن يساعد في نزع فتيل التوتر في الجزء الشرقي من البلد وفي شبه جزيرة القرم.

والرسالة الأخيرة التي أود أن أبعث بها اليوم هي أن الرئاسة الحالية تريد أن تعمل من أجل الشعوب ومعها، وقبل كل شيء، من أجل الشباب ومعهم. ونعتبر أن من بين المهام الأساسية للسياسة توفير آفاق جيدة للأجيال القادمة، ونحن نعلق آمالا عريضة على سفراء الشباب الـ ٥٧ المشاركين في أنشطة محاكاة نموذج منظمة الأمن والتعاون في التفاوض على خطة عمل للشباب.

وأود أن أحتم بالتأكيد على أن سويسرا تقدر الأمم المتحدة كثيرا، حيث لا تزال ملتزمين تماما بأهداف الأمم المتحدة ومصممين على دعم جهودها الرامية إلى تعزيز السلام والأمن اللذين يشكلان أيضا الأساس للدستور السويسري.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد بوركهالتر على الملاحظات الإضافية التي أدلى بها للتو.

بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.

وفي ما يتعلق بالرسائل السياسية النهائية التي أود أن أبعث بها خلال جلسة اليوم، هناك أربع رسائل. أولا، أود أن أقول إنه، في عالمنا الذي يتسم بالعمولة، تتزايد الحاجة إلى وجود منظمة إقليمية للأمن. ومفهوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مفيد في القرن الحادي والعشرين. وما نحتاج إليه هو القدرة على تعزيز الثقة وعلى العمل. والمنظمة لديها القدرة على تعزيز الثقة لأنها تشكل منبرا للحوار وتمثل سقفا مشتركا للدول الـ ٥٧ المشاركة فيها، مما يعني أنه يمكننا محاولة تقليل خطوط الانقسام في هذا المجال. ومن منظور قدرتنا على العمل، فإن المنظمة تطبق مفهوم أمنيا شاملا، وهو ما يمثل نهجا متعدد الأبعاد هام للغاية في الوقت الحاضر. وهي تمثل رصيذا رئيسيا ينبغي حتى تصديره إلى المناطق الأخرى. وعلاوة على ذلك، وبخصوص القدرة على العمل، أود أن أشير إلى ما نقوم به على أرض الواقع حيث أن منظمة الأمن والتعاون هي منظمة ميدانية، وهذا أمر في غاية الأهمية.

والرسالة الثانية هي أن الرئاسة الحالية السويسرية ملتزمة التزاما كاملا بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة وكذلك مع المنظمات الإقليمية الأخرى. وثمة إمكانية كبيرة بصفة خاصة في مجال دعم الوساطة والتدريب عليها.

والرسالة الثالثة هي أن رئاستنا الحالية تريد بأكبر قدر من الجدوية بناء جسور بين الشرق والغرب. وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على ردود فعلهم البناءة على ما ذكرته عن أوكرانيا واقتراحنا الداعي إلى إنشاء فريق اتصال دولي وعلى قراراتنا القاضية بإيفاد مبعوث خاص وفريق أساسي في بعثة لتقييم الاحتياجات وللتحضير لاحتمال إرسال بعثات لحقوق